

أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة
العامة

The Impact of Applying Financial Performance Indicators on
Earnings Management of Manufacturing Companies Listed in
Amman Stock Exchange

إعداد

حسان إدريس العبادي

إشراف

الدكتور: محمد فوزي شبيطة

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2014

التفويض

أنا حسان إدريس العبادي أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: حسان إدريس العبادي

التوقيع: 
حسان العبادي

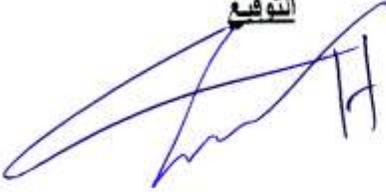
التاريخ: ٧ / ٧ / ٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة "

وأجيزت بتاريخ 10 / 6 / 2014

لجنة المناقشة

<u>التوقيع</u>	<u>أعضاء اللجنة</u>	<u>الإسم</u>
	رئيساً	الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي
	عضواً ومشرفاً	الدكتور محمد فوزي شبيطة
	عضواً خارجياً	الدكتور عبدالعزيز صايمه

الشكر والتقدير

أشكر العليم القدير على ما أتم على من نعمة وتوفيق وفضل، فشرفني بإتمام هذا الجهد المتواضع، وانطلاقاً من قول معلم البشرية الأول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " لا يشكرُ اللهَ من لا يشكر الناس " يسرني أن أقدم بالشكر الجزيل للدكتور محمد شبيطة الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه من توجيهات لإتمام هذا العمل .

كما أخص بالشكر الأساتذة الأفاضل في قسم المحاسبة في جامعة عمان العربية خاصة الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي الذي لم يبخل علي بعلمه وخبرته، وكذلك أعضاء لجنة المناقشة على ما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة.

واعترافاً بالجهد والمساعدة أشكر كل من الأستاذ الدكتور يوسف سعادة والزملاء مصطفى سعادة والأستاذ مالك أبو عفيف على ما قدموه من نصح ومساعدته لإتمام هذا البحث، سائلاً العلي القدير أن تكون في موازين حسناتهم جميعاً.

وأخيراً، اللهم أشهدك بأنني بذلت ما يسرت لي من جهد، فإن كنت قد وفقت فمن عندك وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي، اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً وسعي فيه مرضياً مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أمي الغالية رحمها الله وفاءً لروحها وأرجو من كل قارئ لهذا البحث أن يسأل لها من الله المغفرة وأن يرفقها بعبادة الصالحين ويجعلها من ورثة جنة النعيم.

إلى أبي العزيز بارك الله في عمره.

إلى الإنسانة التي لم تبخل على مجهداتها وعلمها وعمرها زوجتي الحبيبة الدكتورة فانت سعادة.

إلى مصابحي المضيئة وبهجة حياتي إلى العيون التي غرست نفسها داخل روحي أبنائي وبناتي لصبرهم ومساندتهم لي أثناء إنجاز هذا الجهد سندس وأحمد والاء وأفنان ومحمد خير وعبدالرحمن.

إلى إخواني وأخواتي رفاق عمري.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

فهرس المحتويات

د	الشكر والتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	فهرس المحتويات.....
ح	قائمة الجداول.....
ط	قائمة الأشكال.....
ي	الملخص باللغة العربية.....
ل	Abstract.....
1	الفصل الأول الإطار العام.....
2	1-1 مقدمة.....
5	2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها.....
7	3-1 أهداف الدراسة.....
8	4-1 أهمية الدراسة.....
9	5-1 فرضيات الدراسة.....
10	6-1 أممؤذج الدراسة.....
11	7-1 التعريفات الاجرائية.....
14	8-1 حدود الدراسة.....
15	1-9 محددات الدراسة.....
16	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....
16	1-2 مفهوم عمالية إدارة الأرباح.....
22	2-2 أهداف عملية إدارة الأرباح.....
24	3-2 دوافع عملية إدارة الأرباح.....
27	4-2 نماذج إكتشاف عملية إدارة الأرباح:.....
29	5-2 صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:.....

32	6-2 صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية
34	7-2 معدل العائد على السهم :-
36	8-2 العائد على حقوق الملكية
37	9-2 نسبة التداول
39	- الدراسات السابقة
39	- 10-2 الدراسات باللغة العربية
47	11-2 الدراسات باللغة الإنجليزية
52	12-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
55	الفصل الثالث منهجية الدراسة
56	1-3 منهجية الدراسة
60	2-3 مجتمع الدراسة
60	3-3 عينة الدراسة
60	4-3 أداة الدراسة
61	5-3 مصادر جمع المعلومات
61	6-3 المعالجات الإحصائية
63	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها
64	1-4 خصائص عينة الدراسة
65	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات المستقلة
68	3-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التابعة
72	4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة
85	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
86	1-5 نتائج الدراسة
94	2-5 توصيات الدراسة
96	المراجع
96	المراجع باللغة العربية
100	المراجع باللغة الإنجليزية
104	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	جدول رقم (1-2)
62	المقاييس الوصفية للمتغيرات المستقلة	جدول رقم (1-4)
64	معاملات ارتباط مصفوفة بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة	جدول رقم (2-4)
66	المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة التابعة	جدول رقم (3-4)
71	اختبار الفرضية الرئيسية الفرع الأول	جدول رقم (4-4)
72	اختبار الفرع الأول من الفرضية الفرعية الأولى	جدول رقم (5-4)
73	اختبار الفرع الثاني من الفرضية الفرعية الأولى	جدول رقم (6-4)
74	اختبار الفرع الثالث من الفرضية الفرعية الأولى	جدول رقم (7-4)
76	اختبار الفرضية الرئيسية الفرع الثاني	جدول رقم (8-4)
77	اختبار الفرع الأول من الفرضية الفرعية الثانية	جدول رقم (9-4)
78	اختبار الفرع الثاني من الفرضية الفرعية الثانية	جدول رقم (10-4)
79	اختبار الفرع الثالث من الفرضية الفرعية الثانية	جدول رقم (11-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
9	أنموذج الدراسة	الشكل رقم (1)

الملخص باللغة العربية

أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة

إعداد: حسّان العبادي

إشراف الدكتور محمد فوزي شبيطة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الأداء المالي على عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. وقد استخدمت المؤشرات المالية التالية: العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول. قامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير المالية لشركات عينة الدراسة، كذلك استخدام الأدوات الإحصائية لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية والبيانات التي جمعت من المصادر الأولية والثانوية. وشملت الدراسة بيانات عن الشركات الصناعية المساهمة العامة من عام (2007-2011)، وكان حجم عينة الدراسة (52) شركة. تمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصلت الدراسة إلى:-

1- عدم وجود أثر لمؤشرات الأداء المالي (العائد على السهم ونسبة التداول) على عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

2 - وجود أثر للعائد على حقوق الملكية على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية.

وعلى ضوء هذه النتائج أمكن الوصول إلى توصيات أهمها: -

1- التركيز في دراسة اكتشاف عملية إدارة الأرباح، على الأساليب الرياضية مثل نموذج جونز المعدل.

2- إعادة النظر بالقوانين الضريبية ونسب الضرائب المرتفعة.

3- عدم ربط مكافآت أعضاء مجالس الإدارة بتحقيق الأرباح.

4- الأخذ بالظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالشركات.

Abstract

The Impact of Applying Financial Performance Indicators on Earning Management of Public Shareholding Industrial Companies

Prepared by: Hassan Al-Abbadi

Supervised by: Dr. Mohammad Fawzi Shubita

The study aimed at identifying the impact of applying financial performance indicators on earning management of public shareholding industrial companies listed in Amman stock exchange. The following financial indicators were used: return on share, return on stock holders equity, and the current ratio. The study adopted on analytical approach by analyzing financial reports of a sample of industrial companies, and using statistical tools to test the study's main and sub-main, hypotheses and accordingly, data were gathered from primary and secondary sources. The study included data of the sample of (52) of industrial companies for a series ranging from (2007–2011). The required data gathered were processes using the statistical package of social sciences (SPSS).

The results of study characterized that there is no impact of financial performance Indicators (return on share, and the current ratio).

On the process of earning management in industrial companies listed in Amman stock exchange. However, there was an impact of the return on stockholder's equity on earning management of industrial companies. In line with the aforementioned results, the study recommended the following :-

- 1- Focusing on mathematical models to discover, the process of earning management, such as the modified Jones model.
- 2- A continuous review of tax legislations and laws and, in Particular, the increased tax percentages.
- 3- Disconnection the Board of director's rewards with profit achievement.
- 4- Taking into consideration the economic and political prevailing conditions surrounding the industrial companies.

الفصل الأول الإطار العام

1-1 - مقدمة

2-1 - أهداف الدراسة

3-1 - مشكلة الدراسة وعناصرها

4-1 - أهمية الدراسة

5-1 - فرضيات الدراسة

6-1 - أنموذج الدراسة

7-1 - التعريفات الإجرائية

8-1 - حدود الدراسة

9-1 - محددات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 مقدمة

تزايد الاهتمام بدراسة وتحليل البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي لما تعرضت له الأسواق المالية من عمليات إفلاس مفاجئة لكبرى الشركات العالمية رغم وجود بيانات ومعلومات صادرة عن هذه الشركات تشير إلى تحقيق أرباح، وتبين لاحقاً أن هذه الشركات كانت تقوم بالتحايل وإدارة الأرباح لتحقيق مصالح ذاتية أدت في نهاية الأمر إلى إفلاس هذه الشركات وتعرض المساهمين والمستثمرين ومتخذي القرارات فيها لخسائر كبيرة (علي، 2013).

إن عملية اتخاذ قرار الاستثمار الصائب من قبل المستثمرين يفرض عليهم العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات محددة ودقيقة وهذا يتطلب منهم الرجوع إلى مصادر المعلومات المتاحة عن الشركات المراد الاستثمار بها، والتي قد تكون غير متوفرة بشكل واضح مما يدفع المستثمر إلى دراسة معلومات سابقة وتحليل معلومات حالية والتنبؤ للمستقبل للوصول إلى الإجابات المحددة (أبو عجيبة وحمدان، 2009).

إن من أهم مصادر المعلومات المتاحة للمستثمر لإتخاذ قرار الإستثمار في أي شركة هو القوائم المالية الصادرة والمنشورة لتلك الشركة والتي تعكس عمل الشركة عن فترة مالية سابقة. حيث تهدف القوائم المالية إلى تزويد معلومات عن الأداء والتغيرات في الوضع المالي والإفصاح عن ذلك للوحدة الإقتصادية (Michael, et.al 2007). الأمر الذي يساعد المستفيدين منها على اتخاذ قراراتهم الإقتصادية المختلفة. وتتضمن قائمة المستفيدين من القوائم المالية كلاً من المستثمرين، والموردين، والمقرضين والجهات الحكومية وذلك بحسب المعايير المحاسبية الدولية، (الشواورة، 2013).

حيث تعتبر القوائم المالية في نهاية السنة المالية بمثابة تقرير يوفر المعلومات عن الأداء المالي للشركات خلال السنة، وما تم تحقيقه من قبل إدارة الشركة من نجاح أو فشل.

وتعتمد بعض الشركات في بعض الأحيان إلى تضليل المستثمرين من خلال التلاعب والتحايل في النتائج المحاسبية من ربح أو خسارة في القوائم المالية باستغلال الثغرات في المبادئ والقوانين والمعايير المحاسبية الدولية بشكل قانوني وبطريقة ذكية لتحريف القوائم المالية الصادرة والمنشورة من قبل الشركات بضغط من الإدارة لتظهر بشكل يحقق مصلحة خاصة للإدارة (Michael, et.al 2007). والتأثير على صافي الدخل الذي يؤثر بدوره على بعض النسب التي تستخدم لقياس الأداء المالي، ولتحقيق أهداف خاصة مثل الحصول على مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وتحقيق مصالح عامة للشركة وذلك في حال اجتذاب مستثمرين جدد، أو التهرب الضريبي إذا خفض الدخل متعمداً. وهذا ما اصطلح عليه محاسبياً بـ (إدارة الأرباح) Management "Earnings" (عيسى، 2008).

وبناءً على ما تقدم فإن عملية إدارة الأرباح هي الاستخدام القانوني للمبادئ والقواعد المحاسبية الدولية المتعارف عليها بطريقة ذكية وقانونية مستغلاً مرونتها والثغرات الموجودة بها لتحريف وتبديل البيانات والأرقام في النتائج المحاسبية النهائية، وغير ملتزمة بمبدأ الإفصاح المحاسبي رغم توصيات لجنة معايير المحاسبة الدولية (مطر، 2013). سنتناول الدراسة أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان المالي، وذلك بدراسة بعض المؤشرات المالية كمتغيرات مستقلة للدراسة والتي تؤثر على الأداء في تلك الشركات وأهمها

-:

العائد على السهم ويعرف بقسمة صافي الأرباح بعد الضرائب على عدد الأسهم المتداولة، (II) العائد على حقوق الملكية، ويعرف بقسمة صافي الأرباح بعد الضرائب على حقوق الملكية، وحيث ترتبط النسبة الأولى والثانية مباشرةً مع صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية وهو ما يمثل المتغير التابع الثاني في الدراسة الحالية. (III) نسبة التداول وتعريف بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتعد هذه النسبة من نسب السيولة التي تقيس مستوى السيولة في الشركات الصناعية وهذه النسبة ترتبط بالتدفقات النقدية التشغيلية والتي تمثل المتغير التابع الأول من المتغيرات التابعة بالدراسة الحالية، وهذا ما سيتم إيضاحه بالدراسة الحالية لاحقاً بالتفصيل (الشوارة، 2013). حيث سيتم دراسة هذه المؤشرات المالية على سلسلة زمنية من خمسة سنوات من عام (2007-2011) لمعرفة أثر هذه المؤشرات على قياس عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في البورصة.

أما عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة فسيتم قياسها من خلال متغيرات الدراسة التابعة وهي التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتغير في النتائج المحاسبية من ربح أو خسارة، ودراسة التغير بين المتغيرات التابعة لمعرفة هل طرأ تغير على المتغيرات المكونة لمجموع الاستحقاقات الكلي (الاختيارية وغير الاختيارية)، للوصول إلى اكتشاف وجود عملية إدارة الأرباح وأثر ذلك على قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة لما لهذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الأردني.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

تعكس إدارة الأرباح ممارسات متعمدة من قبل الإدارة بشأن تحديد الربح والتقارير عنه لكي يعكس رغبات ومصالح الإدارة أكثر من كونها تمثل مقياساً للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. وتأخذ تلك الممارسات أحد بعدين أساسيين وهما: إما زيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية، أو تخفيض الأرباح في الفترة الحالية لصالح الفترات السابقة أو المستقبلية، وذلك باستغلال ثغرات ومرونة المعايير المحاسبية الدولية بشكل قانوني.

ورغم وجود العديد من القوانين والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية في الأردن، والمبادئ التي تحكم عمل المحاسبين والقائمين على إعداد القوائم المالية في جمعية المحاسبين الاردنيين، إلا أن القيام بعمليات نقل الأرباح والتلاعب بالبيانات المعطاة والأرقام الظاهرة بالقوائم المالية لتحقيق مصالح الإدارة على حساب المساهمين وأصحاب المصالح من خلال استغلال مرونة المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية

والمحلية مثل الانتقال من مبدأ محاسبي إلى آخر فهذا مسموح به مع الإفصاح أو الإخفاء للحقائق بشكل متعمد أو غير متعمد على اعتبار صعوبة الجرد مثلاً (Arens et al, 2014) وهذا يمهد ويساعد على ما يعرف "إدارة الأرباح" بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي انعكاس ذلك على الاقتصاد الاردني.

حيث ما زالت تمارس إدارة الأرباح وفق رأي البعض من معدّي القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في سوق عمان المالي، وبضغط من الإدارة بهدف تحقيق مصالحها الخاصة في زيادة أو تخفيض الأرباح أو الخسائر، وخاصة بالشركات الصناعية المساهمة العامة متعددة الإنتاج.

لذلك فإن الهدف هو اكتشاف عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومعرفة أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على هذه العملية. وذلك بدراسة بعض المؤشرات والنسب المالية ذات الصلة بأهداف الدراسة.

ولتحقيق هذا الغرض تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :-

1- ما أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي؟

وتتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

1-1 ما أثر العائد على السهم على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر في الشركات الصناعية؟

ما أثر العائد على حقوق الملكية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو 2-1
الخسائر في الشركات الصناعية؟

3-1 ما أثر نسبة التداول على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر في الشركات
الصناعية؟

3-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الأداء المالي على عملية إدارة الأرباح في الشركات
الصناعية المساهمة العامة، وإيجاد الفرق بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو
الخسائر المحاسبية أي الاستحقاقات الكلية لكشف عملية إدارة الأرباح، وإيجاد العلاقة بين مؤشرات
الأداء المالي والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية على مدى
فترة الدراسة من عام (2007-2011).

وتتلخص أهداف الدراسة بما يلي:-

1- معرفة أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة
العامة بالأردن.

2- هل هناك عملية لإدارة الأرباح فعلية ومقصودة في الشركات الصناعية المساهمة العامة خلال
فترة الدراسة (2007-2011).

3- كما تهدف الدراسة الى سدّ النقص الكبير في الدراسات التي تربط العلاقة بين مؤشرات الأداء
المالي وبين عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة بالأردن.

4-1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالدراسة النظرية والدراسة العلمية:-

1-4-1 الأهمية النظرية: تتمثل بما تم الاطلاع عليه من كتب ومجلات علمية وأبحاث منشورة ومن دراسات سابقة ذات علاقة في مجال الدراسة المتعلق بتحديد أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي، والمساهمة في صياغة الإطار النظري بما يتوافق مع مسار الدراسات السابقة بهذا المجال لمعرفة أثر المؤشرات والنسب المالية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والأرباح أو الخسائر في تلك الشركات، وعكس المفهوم النظري للدراسة الحالية لبيان مجالات وممارسات التلاعب بالأرقام والبيانات في القوائم المالية لتحقيق مصالح خاصة بالإدارة.

كما يكتب هذا البحث أهميته النظرية من كونه يساير التطورات الحديثة في مجال البحوث والدراسات المحاسبية في المملكة الأردنية الهاشمية والتي تركز على أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة في سوق عمان المالي.

2-4-1 الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للدراسة من خلال الحصول على بيانات من واقع تحليل المحتوى للتقارير المالية (Content Analysis) للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بهدف بيان أثر النسب المالية ومؤشرات الأداء المالي على عملية إدارة الأرباح في تلك الشركات، وتقديم نتائج الدراسة إلى المهتمين في هذا المجال.

5-1 فرضيات الدراسة

استناداً إلى موضوع الدراسة في معرفة أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، واستناداً لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:-

(Ho) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:-

- (Ho1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للعائد على السهم على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

- (Ho2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للعائد على حقوق الملكية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

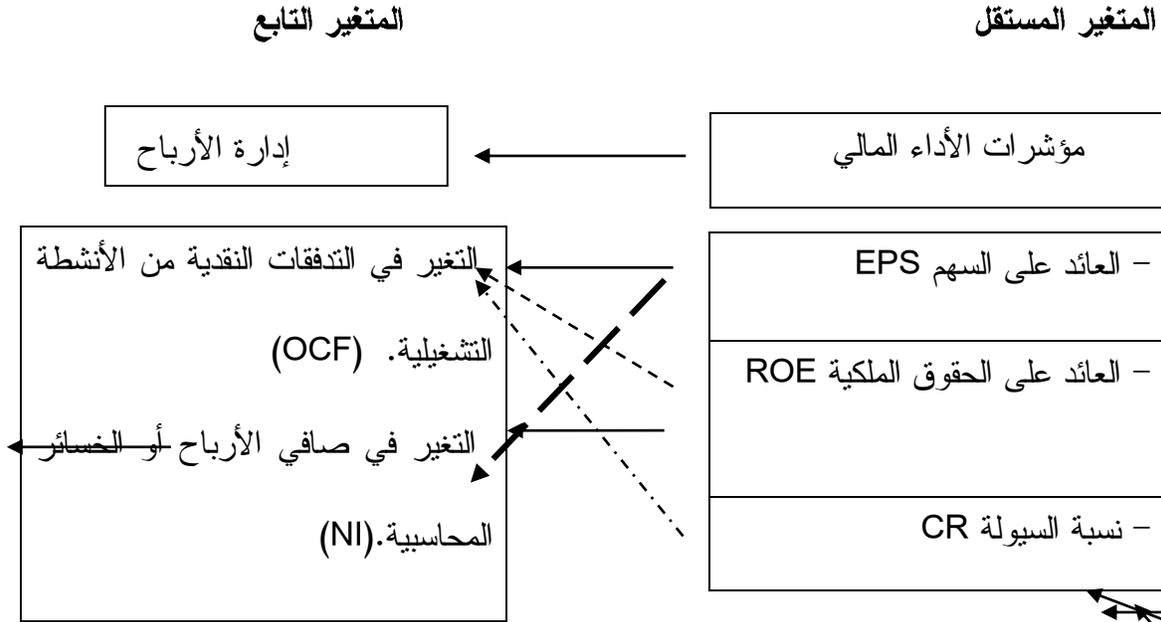
- (Ho3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لنسبة التداول على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

6-1 أنموذج الدراسة

تم تحديد أسئلة وفرضيات الدراسة والمتغيرات المستقلة (العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول) والمتغيرات التابعة (التغير في التدفقات النقدية التشغيلية والتغير في صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية).

الشكل رقم (1) يوضح الأثر فيما بين المتغيرات من أجل اختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة



المرجع: من إعداد الباحث استناداً، صالح (2012)،
شبيطة وأبو نصار (2005).

7-1 التعريفات الإجرائية

إدارة الأرباح: (E.M) هي عملية التلاعب والتحايل بالبيانات والأرقام بشكل قانوني واستغلال مرونة المعايير المحاسبية الدولية لإظهار القوائم المالية بصورة مغايرة للواقع الحقيقي لأعمال الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي بضغط من إدارتها لتحقيق أهداف ومصالح خاصة لها.

إن إدارة الأرباح هي أساليب وإجراءات يطبقها المديرون التنفيذيون، بقصد التأثير على المستوى المعلن لإنجازات الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي التي يديرونها لأغراض ذاتية متعددة، ضمن العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك، والتي تنشأ في نطاق المفاهيم التي تقوم عليها نظرية الوكالة " (Agency Theory).

ستتم عملية قياس إدارة الأرباح من خلال معرفة صافي الأرباح و التدفقات النقدية التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما وهو عبارة عن مجموع الاستحقاقات الكلي، وتتم العملية على فترة الدراسة الخمس سنوات من عام (2007-2011) ومقارنة التغيرات خلال هذه الفترة.

العائد على السهم : (EPS)

إن سعر السهم في السوق المالي يتحدد وفقاً لعوائد الأسهم التي تبنى على التدفقات النقدية المستقبلية للشركات، ويفسر ذلك كإشارة إلى حملة الأسهم والمستثمرين حول الأرباح المستقبلية للشركة، فإن ارتفاع الأرباح ودفع توزيعات الأرباح ينظر لها بصورة إيجابية، وتكشف معلومات إيجابية حول الأرباح المستقبلية للشركة ويزيد سعر السهم والعكس صحيح.

حيث أن المستثمرين يسعون لمعرفة الأرباح التي تحققها الأسهم التي يمتلكونها فإن نسبة العائد على السهم تحقق لهم ذلك، حيث إن الشركات الصناعية المساهمة التي لديها أرباح مرتفعة تحقق عوائد مرتفعة للسهم وبالتالي زيادة الإقبال على هذا السهم مما يرفع من سعر السهم السوقي ويؤدي ذلك إلى تعظيم ثروة المساهمين. وتحسب كما يلي:-

العائد على السهم = صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي عدد الاسهم (الشواورة، 2013). وهذا يعني أن كل سهم حقق نصيب من الأرباح بعد الضرائب مقداره هذه النسبة. ويعد العائد على السهم أحد المتغيرات المستقلة في هذه الرسالة.

العائد على حقوق الملكية: (ROE)

وهي إحدى النسب الضرورية في عملية التحليل المالي لارتباطها بصافي الأرباح المتحققة وتقييم كفاءة أداء أعمال الشركة باستخدام رأس المال والموجودات لإنتاج الدخل (العائد) للشركات الصناعية المساهمة العامة، وتحسب كما يلي:-

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / متوسط حقوق الملكية (Brigham,et al, 2010). وهذا يعني أن كل دينار من أموال حقوق الملكية حقق نصيب من الأرباح مقداره هذه النسبة.

نسبة التداول: (Current Ratio)

تقيس نسبة التداول مقدرة الشركة على سداد الإلتزامات المالية قصيرة الأجل فإذا كانت الشركة لديها التزامات قصيرة الأجل كبيرة وغير قادرة على إيجاد سيولة قد يؤدي ذلك إلى عجز الشركة عن سداد التزاماتها وديونها قصيرة الأجل

وبذلك تكون قد وقعت بعسر مالي إذا لم تستطع التمويل من مصدر آخر وهذا يسيء لسمعة الشركة لعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كما أن الشركة إذا حققت نسبة عالية من السيولة فإن ذلك يعني عدم قدرة الشركة على استغلال أموالها بأفضل شكل لتحقيق أكبر ربح من استغلال السيولة، لذلك فإن الأفضل أن تكون نسبة السيولة معقولة عند الشركة.

ومن النسب التي تقيس السيولة نسبة التداول في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

ويمكن حسابها بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة. (النعمي، 2012).

تكشف هذه النسبة مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل دينار من الإلتزامات قصيرة الأجل المتداولة، فإذا كانت النسبة أكثر من واحد صحيح فذلك يعني بأن الشركة تمتلك من الموجودات المتداولة ما يغطي المطلوبات المتداولة أي هناك هامش أمان وكلما زادت النسبة كانت الموجودات المتداولة أكثر من المطلوبات المتداولة أي هناك سيولة عالية ويوجد صافي رأس مال عامل موجب والعكس صحيح.

التدفقات النقدية التشغيلية : (OCF)

هي الأموال الواردة للشركة نتيجة القيام بالعملية التشغيلية الرئيسية للشركة فقط. أي التدفق النقدي التشغيلي ذلك الجزء من التدفقات النقدية للشركة الناتج عن الأنشطة الأساسية لأعمال الشركة وهو مؤشر مهم في تبيان مقدرة الشركة

على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ومدى مقدرة الشركة على إيجاد سيولة نقدية من الأنشطة التشغيلية المستمرة لديها ويساعد في استمرارية الشركة ويجنبها الوقوع في عسر أو تعثر مالي.

صافي الأرباح أو الخسائر: (Net Profit or loss)

هو نتيجة سير أعمال الشركة خلال العام معلن عنه بالأرقام من ربح، وفق مبدأ الاستحقاق المحاسبي. ويتم الحصول على صافي الأرباح أو الخسائر المستخرجة من التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة بسوق عمان المالي. وحيث إن اهتمام مستخدمي ومحلي هذه القوائم المالية يركز بالدرجة الأولى على صافي الأرباح باعتباره المؤشر الدال على كفاءة الإدارة ومقدرتها على تحقيق الأرباح والذي يؤدي إلى زيادة التوزيعات من الأرباح على الأسهم وبالتالي زيادة سعر السهم بالسوق وتعظيم ثروة المساهمين، لذلك تلجأ الإدارة إلى ممارسات من شأنها زيادة وتضخيم صافي الأرباح المعلنة ولا تعكس حقيقة الأرباح المحققة، وهذه الممارسات لاتؤدي إلى زيادة التدفقات من العمليات التشغيلية.

8-1 حدود الدراسة

1- الحدود الزمنية: الفترة من (2007-2011) ميلادي، حيث أن القوائم المالية للسنوات اللاحقة غير متوفرة إلى تاريخ إجراء الدراسة.

2- الحدود المكانية: جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

3- الحدود العلمية: القوائم المالية والبيانات المتوفرة والموجودة في السوق المالي عن الشركات الصناعية المساهمة العامة موضع الدراسة.

1-9 محددات الدراسة

1-9-1 تم استثناء العديد من الشركات المدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية، التي لا يتوفر عنها بيانات خلال فترة الدراسة أو عدم نشر البيانات والقوائم المالية وخاصة للسنوات -2008 2007 أو إيقاف تداول أسهمها، الأمر الذي أدى إلى صغر حجم العينة.

1-9-2 اضطر الباحث للاجتماع مع بعض ممثلين من شركات عينة الدراسة للاستفسار عن بعض الأرقام المدرجة في القوائم المالية والاستفادة من التغذية العكسية لتحقيق أهداف الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 مفهوم عمالية إدارة الأرباح

تزايد الاهتمام في بداية التسعينات في القرن الماضي في الأبحاث والدراسات المحاسبية المتعلقة بعمليات التحايل والتلاعب والتأثير على الدخل في القوائم المالية وهو ما أطلق عليه مصطلح إدارة الأرباح (Earnings Management)، حيث كان من أهم تلك الدراسات، دراسة (Schipper,) (1989) و (Jones ,1991) التي وضعت نموذج جونز لقياس عملية إدارة الأرباح من خلال قياس الاستحقاقات الكلية الاختيارية وغير الاختيارية.

مع بداية القرن الحالي ازداد الاهتمام بمجال إدارة أرباح من قبل الباحثين، فظهر العديد من الأبحاث والدراسات التي تندرج تحت عدة مسميات مثل المحاسبة الإحتيالية Aggressive Accounting) أو المحاسبة التجميلية (Cosmetics – Accounting) أو المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) وهي جميعها ضمن مفهوم واحد يستخدم الثغرات والمرونة في المبادئ المحاسبية الدولية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات (Amat&Goethorpe,2005).

وكان الاهتمام قد ازداد والدراسات أصبحت أكثر عمقاً وإيضاحاً لمفهوم إدارة الأرباح في بداية القرن الحالي بسبب ظهور العديد من الاختلاسات والإفلاسات والقضايا المالية في كبرى الشركات العالمية (علي، 2013)، حيث كان لإفلاس كبرى الشركات مثل شركة (WorldCom) وشركة أنرون

المبحث الأول: الإطار النظري

- 1-2 مفهوم إدارة الأرباح
- 2-2 أهداف عملية إدارة الأرباح
- 3-2 دوافع عملية إدارة الأرباح
- 4-2 أهم طرق اكتشاف عملية إدارة الأرباح
- 5-2 التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
- 6-2 صافي الأرباح المحاسبية
- 7-2 العائد على السهم
- 8-2 العائد على حقوق الملكية
- 9-2 نسبة التداول

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- 10-2 الدراسات باللغة العربية
- 11-2 الدراسات باللغة الأجنبية
- 12-2 مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

(Enron) الأمريكية كبرى شركات الطاقة العالمية وكبرى البنوك العالمية في بداية القرن الحالي، صدمة كبرى لدى المستثمرين والمتابعين لعمل هذه الشركات والبنوك، ومع انهيار أسواق الأوراق المالية العالمية فيما بعد بسبب إفلاس العديد من الشركات العالمية، وظهور تلاعب وإنحرافات بالقوائم المالية لهذه الشركات أصبحت عملية إدارة الأرباح محل اهتمام العديد من الباحثين (خريسات، 2010)، حيث كانت القوائم المالية لهذه الشركات تشير إلى نتائج أرباح محاسبية مرضية للمستثمرين، وهذا ما دفع العديد من الحكومات وأصحاب القرار للقيام بدراسات وبحوث لمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه الانهيارات المالية لدى هذه الشركات ولمعرفة دور الإدارة في هذه الشركات بعملية الانهيار لهذه الشركات. فكانت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة (Sarbanes- Oxley) والذي صدر عنه قانون (SOX) لسنة (2002). والذي ألقى بمسؤولية تحقيق شفافية التقارير المالية على عدة أطراف، هي المدقق الداخلي، والمدقق الخارجي والإدارة. ولقد صدر عن هذه الدراسة قوانين لحماية المستثمرين بعد سلسلة من الاخفاقات في القوانين لحماية مصالح المستثمرين والتي كانت موجودة سابقاً (Arens.et al 2014).

وقد بيّنت دراسات حديثة مدى تأثير هذا القانون (SOX) على عملية إدارة الأرباح وأثرها على تكلفة مكونات رأس المال في الشركات الكندية والأمريكية قبل صدور القانون وبعده، وتبين أن هناك ارتفاع على تكلفة الدين طويل الأجل بعد صدور القانون وما كانت عليه قبل صدوره نتيجة قيام الإدارة بعملية إدارة الأرباح قبل قانون (SOX) مستغلة التلاعب بتكاليف الدين طويل الأجل ودون الالتزام بمبدأ الإفصاح المحاسبي ومبدأ الشفافية في المعلومات (Carter,2013).

ولقد صدرت عدة تعريفات لمفهوم إدارة الأرباح نناقش أهمها فيما يتعلق بأهداف الدراسة:-

عرفَ (Schipper, 1989) إدارة الأرباح بأنها "عندما يستخدم المديرون الاجتهاد أو الحكم الشخصي في التقرير المالي وفي هيكلية العمليات للتلاعب بالتقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على المخرجات التعاقدية المعتمدة على الأرقام المحاسبية المعلن عنها".

وعرّفَت (Securities and Exchange Commission) عملية إدارة الأرباح بأنها استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشيويه صورة الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى النتائج المرغوب فيها".

بينما عرفَ (Mulford&Conisky,2002) "بأنها التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة".

وعرفَ (Partha, 2003) "عملية إدارة الأرباح بأنها التحريف المتعمد للأرباح الأمر الذي يؤدي بدوره الى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عن ما كان يجب أن تكون عليه الأرقام لولا عملية التحريف والتلاعب وذلك بقرار من المديرين للقيام بعملية إدارة الأرباح".

وفقاً لأثر إدارة الأرباح على المدى القصير عرف (Michael,et al, 2007) إدارة الأرباح "بأنها محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، من خلال التلاعب بالأساليب المحاسبية مثل الاعتراف ببند غير متكررة، أو تأخير أو تعجيل الإعراف بالإيرادات أو المصاريف، أو أي أساليب أخرى للتأثير على الأرباح بالمدى القصير". وتصف بعض الدراسات ممارسات عملية إدارة الأرباح بأنها عملية غير أخلاقية بسبب التعمد في التلاعب بالأرقام بهدف تضليل المستثمرين والمستفيدين من القوائم لتحقيق مصلحة قد تكون ببعض الأحيان ذاتيه وخاصة لأعضاء مجلس الإدارة مما يفقد الشركة المصدقية في المستقبل، حيث بينت لنا بعض الدراسات المنشورة أن هذه العملية تتم في أغلب الشركات الأمريكية مثل (Michael,et al, 2007).

كما عرف مطر، (2013) "إدارة الأرباح بأنها أساليب وإجراءات يطبقها المديرون التنفيذيون، بقصد التأثير على المستوى المعلن لإنجازات الشركات التي يديرونها لأغراض ذاتية متعددة، ضمن العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك، والتي تنشأ في نطاق المفاهيم التي تقوم عليها نظرية الوكالة (Agency Theory)".

عرفها من الناحية الإيجابية (Asian 2010) بأن عملية إدارة الأرباح تدخل من قبل الإدارة بإعداد القوائم المالية من أجل العمل على استقرار الأداء المالي للشركة، وذلك ينعكس على سعر السهم بالسوق إيجابياً.

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن التعريف الملائم لأغراض الدراسة والأقرب لمفهومها في ضوء التعاريف المذكورة أعلاه هو "عملية تتم بإيعاز من الإدارة لمحاسبين أكفاء لديهم المقدرة والكفاءة الإحترافية بإستغلال الثغرات المحاسبية والمرونة في مبادئ المحاسبة الدولية للتحايل وخداع وتضليل المستفيدين بطريقة لا تتعارض مع القوانين المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وذلك بقيامهم بالتلاعب بالحسابات والأرقام المحاسبية في القوائم المالية لإظهارها بصورة غير مطابقة للحقيقية سواء بزيادة الأرباح أو إخفاء خسائر مخالفاً بذلك واقع أعمال الشركة".

استناداً لذلك، تقوم الدراسة الحالية على تحديد أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، بحيث تغطي سلسلة زمنية على فترة خمس سنوات من عام (2007-2011) لقياس صافي الأرباح والتغيرات المالية في هذه الشركات، ومعرفة مدى أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي ومعرفة النسب المالية، مثل حقوق الملكية والتغيرات التي تطرأ عليها والتي تعبر عن مدى الربح والعوائد المتحققة والذي يمثل صافي الأرباح بعد الضرائب مقسم على مجموع حقوق الملكية والتي تمثل قيمة الأسهم العادية ومجموع الإحتياجات والأرباح المحتجزة. ومقارنتها خلال فترة سنوات الدراسة لمعرفة هل هناك تأثير لهذه النسب والمؤشرات على معرفة إدارة الأرباح خلال السنوات الخمس، وكذلك الأمر ينطبق على العائد على السهم. أما نسبة التداول والتي تعدّ إحدى النسب الهامة لمعرفة مقدرة الشركة في خلق السيولة اللازمة لتغطية الإلتزامات قصيرة الأجل وعدم التعثر المالي وتتم هذه النسبة بمعرفة الموجودات المتداولة وقسمتها على المطلوبات المتداولة،

وذلك ومن خلال النسب السابقة علينا معرفة صافي الأرباح بعد الضرائب ومعرفة عدد الأسهم ومجموع التدفقات النقدية ومجموع الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لكل شركة من الشركات المساهمة العامة والتي تقع ضمن نطاق عينة الدراسة، القيام بدراسة كل نسبة خلال الخمس سنوات ومعرفة هل هناك أثر لهذه النسب والمؤشرات على عملية إدارة الأرباح.

2-2 أهداف عملية إدارة الأرباح

تتمثل أهداف عملية إدارة الأرباح بالحوافز والمكافآت الإدارية والتهرب الضريبي وتحقيق مصالح الشركة والمساهمين في سوق المال.

1-2-2 الحوافز والمكافآت الإدارية

في ظل انفصال الإدارة عن الملكية في الشركات المساهمة العامة ووضع خطط الحوافز والمكافآت لتشجيع الإدارة على العمل والإنجاز، وغالباً يتم ربط هذه المكافآت بتحقيق أفضل وأعلى الأرباح. لذلك فإن الإدارة تلجأ في ظل الضغوط الخارجية من قبل الدائنين والمساهمين ونتيجة لربط المكافآت والحوافز الخاصة بصافي الأرباح إلى عملية إدارة الأرباح لتعظيم صافي الأرباح في القوائم المالية في نهاية السنة المالية، بإعتبار صافي الأرباح أحد مؤشرات الأداء الملموسة بالنسبة إلى المالك والإدارة، بهدف زيادة قيمة مكافآتها ولإعطاء انطباع جيد عن أدائها خلال العام (الفضل، 2006).

ويعتبر هذا الهدف من أسوأ أهداف الإدارة في إدارة الأرباح، لأن الغاية منه مصلحة خاصة للإدارة وضيقة النطاق مقتصرة على أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص محدودين حولهم، وبالتالي لا يخدم أهداف المساهمين بل يضلّهم مما يفقد الإدارة ثقة المساهمين وينعكس بالتالي على الشركة وسعر السهم (Michael, 2007).

2-2-2 التهرب الضريبي

تعدّ عملية تخفيض مصروف الضرائب المتوقع سداده أحد أهم أهداف الإدارة لذلك تقوم الإدارة بعملية إدارة الأرباح، من خلال تخفيض الأرباح المعلن عنها مما يؤدي إلى خفض الوعاء الخاضع للضريبة، وبالتالي انخفاض المصاريف الضريبية وكذلك انخفاض التدفقات النقدية الخارجية للشركة بسبب تحقيق وفر ضريبي، مما ينعكس إيجابياً في النهاية على صافي الأرباح الفعلية للشركة، وبالتالي زيادة العوائد على الأسهم وزيادة ثروة المساهمين (أبو سالم، 2013).

3-2-2 تحقيق مصالح الشركة والمساهمين في سوق المال

إن عملية التداول والإقبال على أسهم الشركات مربوط بعلاقة ثابتة بين ما تظهره القوائم المالية من صافي الأرباح وبين سعر السهم لتلك الشركات، بالتالي تلجأ بعض الإدارات إلى عملية إدارة الأرباح لتعظيم صافي الأرباح المعلنة في القوائم المالية وذلك بهدف التأثير على صورة إدارة الشركة وسعر السهم في السوق المالي، ومن ثم توقعات المحللين الماليين وكافة المستفيدين من هذه القوائم المالية، ويزداد هذا الدافع بشكل خاص إذا كانت الإدارة من المستثمرين الكبار في الشركة ومن حملة الأسهم (أبو العز، 2007).

ومن ناحية أخرى، تعمل بعض الشركات على استقرار مالي للشركة من خلال التلاعب بصافي الأرباح لدى الشركة من خلال عملية إدارة الأرباح وبالتالي ينعكس هذا الاستقرار على استقرار (. حيث أن استقرار وضع الشركة المالي يتم بتحقيق 2009 سعر السهم في سوق التداول (النزلي، أرباح سنوية متقاربة من خلال إبرام عقود والاعتراف العاجل بأرباح العقود وهو ما نسميه إدارة الربح لخدمة مصلحة الشركة والمساهمين من خلال المحافظة على سعر أسهم الشركة في السوق التداول وأيضا تتم هذه العملية من خلال كشف الإدارة عن أمور متوقعة مثل زيادة أسعار المنتجات التي ما زالت بالمخازن وذلك بهدف رفع الأرباح لاجتذاب مستثمرين جدد ورفع سعر السهم وزيادة (. 2009 ثروة المساهمين (أبو عجيبة وحمدان،

3-2 دوافع عملية إدارة الأرباح

إن انفصال الملكية للشركات المساهمة العامة عن الإدارة والسعي الدائم من قبل الإدارة لتحقيق النجاح لخدمة مصالحها الشخصية، من خلال الاستفادة مما يقدم لها من حوافز ومكافآت في حال تحقيق الأرباح، وحيث أن من أهم ما تقوم به الإدارة هو رسم وتوجيه استراتيجية الشركة لتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها هذه الإدارة، فإنها تلجأ في بعض الأحيان لاستعمال طرق محاسبية مبتكرة والاستفادة من الثغرات في المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها لتحقيق أهدافها، حيث تشكل هذه الطرق والتي تعد من أساليب إدارة الأرباح عوامل رئيسة في التأثير في قيمة الشركة وموقعها التنافسي في الأسواق المالية، كما أن عدم فهم عملية إدارة الربح بشكل سليم يؤدي إلى انعدام وجود ثقة في الإدارة والتي تؤدي إلى خلق تأثير سلبي في قيمة الشركة مما يؤثر بشكل مباشر على ثروة المالكين (التمثليين بحملة الأسهم Stockholders) والآخرين من أصحاب المصالح Stakeholders.

إن هناك اتجاهين رئيسيين لتفسير دوافع الإدارة المتعلقة في عملية إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي (Li and Richie, 2009) والذين يتمثلان في الدوافع الإيجابية والدوافع السلبية لإدارة الأرباح:-

الاتجاه الاول: يعتبر دوافع جيدة إيجابية لإدارة الأرباح (good earnings management).

إن إدارة الأرباح تقدم أداة فعالة وكفاءة تستطيع الإدارة من خلالها إظهار معلومات خاصة ومميزة تتعلق بالمستقبل لزيادة التدفقات النقدية المستقبلية وصافي الأرباح مثل اتخاذ الإدارة قرار احتكار منتج من نوع معين من الأدوية مثلاً (Li and Richie, 2009).

كما قد تكون عملية إدارة الأرباح عملية إيجابية ونافعة للشركة من خلال إدارة الاستحقاقات المحاسبية للشركة، مثلاً في حال العمل على الاستقرار المالي للشركة من خلال اتخاذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على مستوى من الأرباح التشغيلية مثلاً، بعمل عقود بأسعار مقدرة مع التكاليف المستقبلية من قبل الإدارة وخاصة للمنتجات. وقد تكون الأسعار غير فعلية في الوقت الحالي وإنما تم التنبؤ بها وتكون فيها أرباح عالية على أساس انخفاض التكاليف مستقبلاً، أو عمل عقود مؤجلة والاعتراف المباشر بأرباح العقد لإظهار صافي الأرباح بشكل مستقر ومستمر وهذا بالتالي يؤدي إلى استمرار وجود أرباح وهذا يسبب المحافظة على توزيع الأرباح على الأسهم وبالتالي استقرار أو ارتفاع سعر الأسهم وإن تأجلت عملية توزيع الأرباح إلى سنوات لاحقة (شاهين، 2013). وقد بينت هذه الدراسة أن سعي الإدارة للحفاظ على مستوى سعر السهم في السوق المالي من خلال قيامها بعملية إدارة الأرباح كان له انعكاس إيجابي على القيمة الاقتصادية للشركة واستمراريتها.

الاتجاه الثاني: يعتبر دوافع سيئة سلبية لإدارة الأرباح (Bad Earnings Management).

إن إدارة الأرباح تمثل ممارسات متعمدة للتلاعب بقيمة صافي الأرباح المعلن من قبل الإدارة، تحاول من خلالها خداع المحللين الماليين والمستفيدين من القوائم المالية فيما يتعلق بصافي الأرباح المعلن بالقوائم المالية المنشورة وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية، لتحصل بذلك الإدارة على مصالح خاصة و لزيادة مكافآتها المالية (Li and Richie, 2009).

وقد تكون عملية إدارة الأرباح عملية ذات أثر سلبي على الشركة في حال كان الهدف من هذه العملية هو تحقيق مكاسب خاصة لمجلس الإدارة ولإظهار أرباح من خلال إخفاء خسائر (أو تخفيضها) متحققة من عمليات تشغيلية، فمثلاً يتم وضع تقديرات غير حقيقية عن المخزون للمواد الأولية، أو تخفيض مخصص الديون المعدومة، وبالتالي زيادة الأرباح التشغيلية بشكل مقصود من قبل الإدارة فهذا يؤدي إلى انعدام ثقة المساهمين في هذه الإدارة ولكن بشكل متأخر وأيضاً بالقوائم المالية المنشورة عن هذه الشركة (مبارك، 2010). خاصة إذا ما تمت هذه العملية على أكثر من سنة وهذا يؤدي الى تراكم الأرباح غير الحقيقية والمنقولة لأكثر من سنة مالية وبالتالي تؤدي الى إظهار عجز وتعثر في توزيع الأرباح على المساهمين لأن الأرباح هي أرباح وهمية. إن أهم ما يجعل ظاهرة إدارة الأرباح عملية سلبية هي تكرار ترحيل الأرباح والتلاعب بها وهو ما يؤدي غالباً إلى إفلاس الشركات وانهارها لتراكم الخسائر وعدم المقدرة على تسديد الالتزامات (أبو عجيبة، وحمدان 2009) .

يرى الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وجود موقف حيادي حيال دوافع الإدارة من هذين الاتجاهين بحيث يكون من الصعوبة بمكان إثبات الدوافع الإيجابية أو الدوافع السلبية للإدارة اتجاه ممارسة عملية إدارة الأرباح، وهذا ماسوف يتم مناقشته في الدراسة لاحقاً.

4-2 نماذج إكتشاف عملية إدارة الأرباح:

ظهرت العديد من الدراسات والمقترحات لنماذج متعددة مثل نموذج (DeAngelo, 1986) ونموذج (Healy, 1985) ونسبة ميلر (Miller, 2007). لاكتشاف عملية إدارة الأرباح في حسابات الشركات منذ نهاية القرن الماضي، وقد أفرزت الدراسات السابقة في هذا المجال عدة نماذج وطرق لقياس التلاعب بالأرباح، حيث قسمت دراسة (McNichols, 2000) النماذج التي قدمت في هذا المجال قبل عام (2000) إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:-

1- نماذج تعتمد على منهج التوزيع التكراري للأرباح لاكتشاف عملية إدارة الأرباح.

من هذه النماذج نموذج (Burgstahler and Dichev (1997) وركز هذا النموذج على شكل التوزيع التكراري للأرباح الموزعة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة. حيث يتوقع وجود عملية إدارة الأرباح في هذه الشركات التي يختلف بها التوزيع التكراري كثيراً.

2- نماذج تعتمد على إجمالي الاستحقاقات Aggregate Accruals وتقسّمها الى:-

- استحقاقات إجبارية وهو الاستحقاق الضروري لتحقيق الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن الأمثلة على الاستحقاقات الإجبارية مخصصات استهلاك الاصول.

- استحقاقات اختيارية في نموذج (1985) Healy ينظر إلى الاستحقاق الاختياري المقدر خلال فترة معينة على أنه إجمالي استحقاق مقسوماً على إجمالي الأصول أول الفترة، ومن الأمثلة على الاستحقاقات الاختيارية مخصص الطوارئ. ووفقاً لنموذج (1985) Healy يتم اختبار إدارة الأرباح عن طريق احتساب متوسط الاستحقاق (إجمالي الاستحقاق مقسوماً على إجمالي الأصول) ومقارنة التغير بالنتائج بين الفترات ببعضها (يجب أن تكون صفر وفي حال كانت أكبر من صفر فإن ذلك يعني وجود عملية إدارة أرباح) وهذا ما اتخذ عيباً على هذا النموذج حيث لم يأخذ بعين الاعتبار التغير الطبيعي للشركة (أبوسالم، 2013). لإكتشاف ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات. يعتبر هذا النموذج أكثر النماذج استخداماً في الدراسات والأبحاث لاكتشاف عملية إدارة الأرباح في الشركات حسب دراسة (McNichols, 2000) حيث قامت هذه الدراسة بمسح (55) دراسة قامت باختبار عملية إدارة الأرباح، حيث تبين أن (29) دراسة من الـ (55) دراسة كانت تستخدم نماذج الاستحقاقات الإجمالية.

ولقد كانت دراسة (Jones, 1991) من أهم الدراسات التي أظهرت كيفية قياس عملية إدارة الأرباح بهذا الموضوع وهو ما عرف بنموذج جونز لقياس إدارة الأرباح وممارسات التلاعب والتحايل في القوائم المالية (مطر، 2013). حيث كانت لهذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها أوجدت نموذج أثبت فاعليته في قياس عملية إدارة الأرباح يقوم ببساطة على دراسة الاستحقاقات الإجمالية (الكلية) Aggregate Accruals Models وفصل الاستحقاقات غير الاختيارية عن الاستحقاقات الاختيارية حيث اعتبر بأن الاستحقاقات غير الاختيارية ليست ثابتة على مدار الزمن، ومن ثم يقوم بإيجاد معامل الانحدار بينهما، وزداد الإهتمام بهذا النموذج خاصة بعد أن تم التعديل عليه عام 1995،

(وأصبح اسمه Jones) التي قامت هذه الدراسة بتعديل نموذج (Dechow,1995) كما في دراسة (مقياس جونز المعدل لقياس واكتشاف عملية إدارة الأرباح. بينما انتقدت الدراسة نموذج جونز كونه متحيز للاستحقاقات غير الاختيارية وخاصة عند تدخل الإدارة في عملية إدارة الأرباح، حيث اقترح (بأن يقوم نموذج جونز المعدل لقياس عملية إدارة الأرباح على استبعاد التغيير في Dechow,1995) (2013 حسابات المدينين من التغيير في إجمالي الإيرادات (أبو سالم،

3- نماذج تعتمد على استحقاقات معينة (محددة) specific Accruals استحقاقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل لاكتشاف عملية إدارة الأرباح مثل نموذج ميلر (Miller, 2007) لقياس التغيير في رأس المال العامل وعلاقته بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. في الدراسة الحالية سوف يتم التعرف على مؤشرات الأداء المالي وأثرها على التغيير بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكذلك التغيير في صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية للشركات الصناعية المساهمة العامة التي تخضع للدراسة والتي يمكن من خلالها معرفة إمكانية قيام هذه الشركات بعملية إدارة الأرباح.

- تم قياس عملية إدارة الأرباح في الدراسة الحالية من خلال معرفة التغيير فيما يلي:-

2-5 صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:

- ويعكس الأساس النقدي الذي يقيس الأداء المالي للشركة، حيث أن هناك عدة تدفقات مالية داخل أي شركة منها تدفقات تمويلية من خلال الإقراض، وتدفقات استثمارية من خلال بيع العقار والمباني أو الآلات، وتعتبر تلك التدفقات غير مستمرة فقد تكون لمرة واحدة فقط، كما أنها لا تعكس جوهر عمل الشركة الذي قامت الشركة من أجله، ولذلك تستثنى هذه التدفقات عند دراسة التدفقات النقدية للشركات الصناعية ويكون الاهتمام بصافي التدفقات النقدية

من العمليات التشغيلية حيث يعتبر مقياساً سهلاً للتعبير عن الأداء المالي للشركات الصناعية
(. وتعتبر صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تحويلاً 2009 المساهمة العامة (أبونصار،
لرقم صافي الربح من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي).

وبما أن الأنشطة التشغيلية هي الأنشطة الرئيسة المدرة للأرباح في الشركات الصناعية المساهمة
العامة، فقد تم الاعتماد عليها لقياس مقدرة أنشطة الشركة التشغيلية الرئيسية على إيجاد التدفقات النقدية
الكافية لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل والحفاظ على القدرة التشغيلية للشركة واستمراريتها في العمل
وتحقيق الأرباح للقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض وكذلك
توزيع أرباح نقدية على المساهمين (شبيطة وأبو نصار، 2005).

أيضاً يمكن الربط بين احتساب نصيب السهم من صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
وبين ما يحصل عليه السهم من عوائد من صافي الربح بعد الضرائب فعلياً. حيث بيّنت دراسة (النعيمي،
2012) أن صافي الأرباح قد يقود في بعض الأحيان إلى قياس متحيز لإجمالي الاستحقاقات بنوعها
الإجبارية والاختيارية، وذلك لأن قياس الاستحقاقات من خلال تتبع التغيرات بالميزانية قد يوقع بأخطاء
ناتجة عن عدم ضبط التغيرات الناتجة عن الأنشطة غير التشغيلية التي تؤثر على الأصول المتداولة
والموجودات المتداولة دون أن تؤثر على الدخل من العمليات التشغيلية ويؤثر بنفس الوقت على صافي
الأرباح، مثل عملية الحوالات المالية وأسعار الصرف للعملات (Collins and Hriber, 2002).

كما أشارت الدراسة إلى أنه في حال كان هناك علاقة ارتباط بين كل من المتغيرات والتي تمثل إجمالي الاستحقاقات أي الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية والتغيرات المتعلقة بالأنشطة التي صعب تتبعها مثل عملية الحوالات المالية وأسعار الصرف للعملة، فإن ذلك يقود الباحث إلى استنتاج بأن هناك عملية إدارة أرباح. رغم عدم المقدرة على إثبات هل هذه العملية من عدم التحقق من الاستحقاقات يمكن أن يكون الهدف منها هو عملية إدارة الأرباح؟ متعمدة من قبل الإدارة أم لا؟ هذا يصعب تأكيده أو نفيه (Collins and Hriber, 2002).

إن وجود تحيز بالاستحقاقات يؤثر في صافي الأرباح (سواء بالزيادة أم بالنقصان) ويؤثر بمعرفة النسب المالية التي تساعد في اكتشاف ما إذا كان هناك تلاعب بالعوائد والأرباح العائدة على المستثمرين، وإذا ما كانت هناك أرباح غير تشغيلية أضيفت إلى صافي الأرباح بطريقة متعمدة أم غير متعمدة وبالتالي كان العائد على السهم عالي. وبصورة أخرى معرفة سبب ارتفاع العائد على السهم إذا عرفنا مستوى العائد الفعلي للسهم من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. ويمكن الحصول على صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية من خلال القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة (أبو سالم، 2013).

ولكن المحاسبين كانوا على الدوام يعتبرون صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية غير كافي لقياس أداء الشركات نظراً للعيوب المصاحبة له والمتمثلة بشكل أساسي في عدم الأخذ بمبدأ المقابلة (Matching Principle) بشكل صحيح وعدم مراعاة توقيت (Timing) الاعتراف بالإيراد، وعليه ومن وجهة نظر محاسبية،

فإنه يجب تعديل رقم صافي التدفقات النقدية باتباع أساس الاستحقاق المحاسبي للحصول على رقم الربح المحاسبي الذي يفترض أنه مقياس أفضل لأداء المنشأة المالي من وجهة النظر المحاسبية (أبونصار، 2009).

2-6 صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية

وتمثل صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية أساس الاستحقاق حيث يتم مقابلة الإيرادات بالنفقات بعكس الأساس النقدي الذي يقوم على التدفقات الداخلة والخارجة للأموال بدون الأخذ بمبدأ المقابلة بين الإيرادات والنفقات المستحقة مثلاً حيث يعكس صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية الأداء المالي للشركة وأداء الإدارة بصورة أكثر وضوحاً وأكثر شمولية لأخذه بعين الاعتبار مجموع الاستحقاقات الكلي وهذا لايتوفر في التدفقات النقدية (الشوارة، 2013).

ويتم أخذ صافي الأرباح المحاسبية القائم وفق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة بسوق عمان المالي. حيث يعتبر صافي الأرباح أكثر فاعلية في قياس إجمالي الأداء الفعلي في الشركات فهو مثلاً يقابل الإيرادات بالنفقات المستحقة. إذن الربح المحاسبي أفضل لقياس أداء المنشأة المالي من وجهة النظر المحاسبية (النعيمي وآخرون، 2007).

ولأهمية هذا الموضوع فقد قامت الدراسة الحالية على بيان عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي في المملكة الأردنية الهاشمية؟

قامت الدراسة لبيان أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. مستخدماً النسب المالية لإيجاد الروابط بين الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والتي لا يمكننا فقط من خلال الاطلاع على هذه الأرقام معرفة حقيقة نتائج أعمال الشركات أو معرفة مقدار العوائد المتحققة أو كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المتوفرة للاستثمار وإدارتها، فمثلاً لا يمكننا من خلال الاطلاع على صافي الأرباح معرفة مدى كفاءة الأعمال التشغيلية ونتائج الأعمال التشغيلية، ربما مع وجود صافي الأرباح إلا أن هناك عسر مالي للشركة في تسديد الالتزامات قصيرة الأجل أو أن الشركة بحاجة لقروض لإدارة الأعمال التشغيلية (شبيطة وأبونصار، 2005). وقد تكون الأرباح ناتجة عن عمليات غير تشغيلية أو عن عقود مؤجلة بالتالي هنا صافي الأرباح لا يعطي مؤشراً على كفاءة الإدارة أو قوة أعمال الشركة، لذلك نلجأ إلى استخدام ودراسة النسب المالية لمعرفة حقيقة وضع الشركة وكذلك لمعرفة مصادر القوة في الشركة ومصادر الضعف ومعرفة مصادر الأرباح وهل هي فعلاً حقيقية أم هي عملية إدارة للأرباح ومن هنا كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة هل هناك أثر لتطبيق مؤشرات الأداء المالي في اكتشاف عملية إدارة الأرباح وكانت النسب التي استخدمت كمتغير مستقل في الدراسة:-

7-2 معدل العائد على السهم :-

إن رغبة المستثمرين في الاستثمار في أي شركة مساهمة عامة من خلال امتلاك أسهمها المدرجة

في سوق البورصة تقوم على هدفين:

الهدف الأول:- الحصول على ما تحققه الأسهم من أرباح نهاية السنة المالية أو ما يتم الحصول عليه

فعلياً من توزيعات مادية من قبل الشركة المنوي الاستثمار بها.

الهدف الثاني:- هو تعظيم ثروة المستثمر وهذا يتم في حال وجود إدارة جيدة للشركة تنظم الأرباح

وعمليات توزيعها على حملة الأسهم مما يزيد الإقبال على هذا السهم من قبل المستثمرين وبالتالي

ارتفاع سعر السهم بالسوق ما يؤدي إلى زيادة ثروة المساهم أو المستثمر، وفي نفس الوقت على الإدارة

لتعظيم ثروة مساهميها أن تعطي صورة واضحة وحقيقية عن المركز المالي للشركة دون أي تلاعب

أو غموض بالحسابات مما يزيد من ثقة المستثمرين بهذه الشركة ويزيد الإقبال على أسهمها المدرجة

بسوق التداول (مطر، 2007).

وبما أن سعر السهم في السوق المالي يتحدد وفقاً لعوائد الأسهم التي تبنى على التدفقات النقدية

المستقبلية للشركات التي تبين مقدرة الشركة المالية على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من ناحية،

ومن ناحية أخرى مدى مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي للشركة، ويفسر ذلك

كإشارة إلى حملة الأسهم والمستثمرون حول الأرباح المستقبلية للشركة، فإن ارتفاع توزيعات الأرباح

ينظر لها بصورة إيجابية، وتكشف معلومات إيجابية حول الأرباح المستقبلية للشركة، وهذا من شأنه

أن يزيد سعر السهم والعكس صحيح (شبيطة وأبونصار، 2005).

في حين أن المستثمرين يسعون لمعرفة الأرباح التي تحققها الأسهم التي يمتلكونها فإن نسبة العائد على السهم تحقق لهم ذلك، حيث أن الشركات الصناعية المساهمة التي لديها صافي أرباح مرتفعة تحقق نسبة أرباح مرتفعة للسهم وبالتالي زيادة الإقبال على هذا السهم مما يرفع من سعر السهم السوقي ويؤدي ذلك إلى تعظيم ثروة المساهمين. وتحسب كما يلي:-

العائد على السهم = (صافي الأرباح العادية بعد الضرائب / إجمالي عدد الأسهم)

(Arens, et al, 2014). ومن خلال الدراسة الحالية ولمعرفة أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة ولتحقيق الغرض من الدراسة سوف نربط العائد على السهم بدراسة العائد على السهم من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، فإن كان عائد السهم من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية أعلى أو يساوي العائد على السهم من صافي الأرباح فهو مؤشر على قوة الأرباح المتحققة ومقدرة الشركة على خلق الأرباح، أما إذا كان العائد على السهم من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية أقل من العائد من صافي الأرباح فهذا يعني وجود أرباح من مصادر غير تشغيلية، أو أن هناك عملية إدارة للأرباح ربما وبالتالي يكون العائد على السهم في هذه الحالة لا يعبر عن النتائج السلبية للأعمال التشغيلية (أبونصار، 2009).

ولذلك يلجأ المستثمر إلى البحث عن أفضل الأسهم من حيث العوائد ومن حيث الإدارة التي تدير الشركة المنوي الاستثمار بها وذلك بالبحث في القوائم المالية لمعرفة نتائج الأعمال والمركز المالي لهذه الشركات.

8-2 العائد على حقوق الملكية

هذه النسبة هي إحدى نسب الربحية وهي توضح نسبة العائد من الأرباح على حقوق الملكية أو المساهمين، و تستخدم أيضا لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين أو حقوق الملكية (مجموع الأصول - المطلوبات المتداولة) (الشواورة، 2013).

حيث تكون هذه النسبة كنتيجة لسير أعمال الشركة خلال العام معن عنها بالأرقام من ربح أو خسارة، وتعطي هذه النسبة مؤشر على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المالكين.

يتم احتساب نسبة حقوق الملكية بقسمة صافي الأرباح بعد الضرائب على مجموع حقوق المساهمين (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ مجموع حقوق المالكين).

وهي إحدى النسب الضرورية في عملية التحليل المالي (النعيمي، 2012). كما تقيم كفاءة أداء أعمال الشركة بالاستخدام الأمثل لحقوق المالكين لإنتاج الدخل (العائد) للشركات الصناعية المساهمة العامة، وتحسب كما يلي:-

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية (الشواورة، 2010).

وهذا يعني كم كان نصيب كل دينار من أموال حقوق الملكية من الأرباح التي تم تحقيقها. حيث من المؤكد أن المستثمرين يبحثون عن أفضل الشركات التي تحقق إدارتها أعلى العوائد والأرباح بأقل المخاطر على استثماراتهم فلذلك كانت نسبة حقوق الملكية مهمة للمستثمرين. يقوم المستثمر عادةً بمقارنة العائد على حقوق الملكية بالعائد السوقي على الودائع بالبنوك مضافاً إليه بدل مخاطرة الاستثمار وهي تختلف من صناعة إلى أخرى.

2-9 نسبة التداول

تعتبر نسبة التداول من نسب السيولة التي تقاس بها مقدرة الشركة من خلال معرفة موجوداتها المتداولة ومقدرتها على تغطية الالتزامات والمطلوبات قصيرة الأجل المترتبة على الشركة، ويتطلب لمعرفة نسبة التداول معرفة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة المتوفرة لدى الشركة ويمكن الحصول على الأرصدة من القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة.

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة (Arens, et al, 2014).

وتكشف هذه النسبة مقدرة إدارة الشركة على تغطية الموجودات المتداولة للالتزامات المترتبة على الشركة خلال الأجل القصير ولكل دينار، من خلال الإدارة الأمثل لمجموعة الموجودات المتداولة من غير الاقتراض من الغير أو بيع الموجودات المتداولة بخسائر لتحقيق السيولة أو تعثر الشركة بالسداد. وإذا كان حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة أكثر من واحد صحيح فذلك جيد ويعني أن الشركة تمتلك من الموجودات المتداولة ما يغطي المطلوبات المتداولة أي هناك هامش أمان وكلما زادت النسبة في السيولة كانت الموجودات المتداولة أكثر من المطلوبات المتداولة أي هناك سيولة عالية والعكس صحيح (النعيمي وآخرون، 2007). ومن جهة أخرى، في حال وجود السيولة المرتفعة قد لا يخدم مصالح الشركة وقد يعبر وجودها عن عدم كفاءة الإدارة في إدارة السيولة المتحققة لذا عليها المحافظة على نسبة سيولة معتدلة والتي تختلف من شركة إلى أخرى ولكن نسبة (1:1) تعد أكثر قبولاً لدى المهتمين (Brigham, et al, 2010)، وعلى الشركة استغلال الفائض من السيولة في استثمارات أخرى مثل فتح خطوط إنتاج أخرى تخدم مصلحة الشركة مثلاً.

إن معرفة نسبة التداول هو إجراء كثير الاستخدام من قبل المحللين الماليين لتقييم وقياس السيولة في الشركات وقدرة الشركات على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتوفير السيولة اللازمة لأعمال الشركة دون اللجوء لمصادر تمويل أخرى (شاهين، 2011). وهذه النسبة إذا كانت جيدة تبين مدى مقدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وقدرتها على الاستمرارية في أنشطتها التشغيلية دون الحاجة إلى الاقتراض من الغير وفي خلق الأرباح الحقيقية.

- الدراسات السابقة

يتكون هذا المبحث من عرض ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، باللغة العربية واللغة الإنجليزية وعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها تلك الدراسات ومقارنتها بالدراسة الحالية.

- 10-2 الدراسات باللغة العربية

1- (شبيطة وأبو نصار، 2005)، "الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة "

قامت هذه الدراسة لمقارنة أساس الاستحقاق والاساس النقدي من خلال نموذج يمثل أساس الاستحقاق ونموذجين يمثلان الأساس النقدي، حيث اختبرت الدراسة تأثير تطبيق أساس الاستحقاق على قدرة الربح المحاسبي في التعبير عن أداء المنشأة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نظرية كفاءة السوق واعتبرت الدراسة أن مقاييس الاستحقاق والاساس النقدي مقياسان يتنافسان على قدم المساواة لتمثيل كفاءة أداء المنشأة.

استخدمت الدراسة عينة ممثلة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لقطاعي الصناعة والخدمات، وغطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 1989 ولغاية 2001.

بينت نتائج دراسة (شبيطة وأبو نصار، 2005) أن نموذج الربح المحاسبي الممثل لأساس الاستحقاق كان أفضل كأداة لقياس كفاءة الأداء من نموذجي الأساس النقدي الذين استخدمنا التدفقات النقدية التشغيلية وصافي التدفقات النقدية وذلك من خلال العلاقة مع عائد السهم.

2- أبو عجيلة و حمدان (2009) (أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية في الأردن بالفترة من (2001-2006) لعملية إدارة الأرباح والعلاقة بين الحوكمة المؤسسية وعملية إدارة الأرباح في تلك الشركات.

قام الباحثان أبو عجيلة و حمدان، بقياس مستوى الحوكمة المؤسسية داخل الشركات الصناعية وقاما بربط العلاقة بين تطبيق الحوكمة بعملية إدارة الأرباح وقاما باستخدام الأساليب الإحصائية في عملية القياس. توصل الباحثان إلى أن الشركات الصناعية بالأردن قامت بعملية إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وخاصة سنة 2006.

كما بينت دراسة أبو عجيلة و حمدان (2009)، وجود علاقة عكسية بين تطبيق الحوكمة المؤسسية بهذه الشركات وقيامها بعملية إدارة الأرباح وهذه العلاقة عكسية.

أوصى الباحثان (أبو عجيلة و حمدان) بدعم كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق عملية الحوكمة بالشركات وكذلك إعطاء المدققين الخارجيين استقلالية أكبر بالعمل لتساعدهم على القيام بواجباتهم.

مقارنة الدراسة الحالية بدراسة أبو عجيلة و حمدان (2009) والتي قامت خلال الفترة من عام (2001-2006) وقامت باستخدام الأساليب الإحصائية لقياس إدارة الأرباح واستخدام الحوكمة كمتغير مستقل. بينما دراستي قامت من عام (2007-2011) وسوف يتم معرفة إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وسوف يتم استخدام النسب المالية لقياس الأداء المالي.

تمت الاستفادة من دراسة أبو عجيبة و حمدان (2009) في صياغة الجانب النظري للبحث بمعرفة مدى تأثير تطبيق الحوكمة في عملية إدارة الأرباح وفي صياغة الإطار النظري للدراسة الحالية.

3- النزلي (2009) (ركائز منع التحريف في القوائم المالية المنشورة والصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية كل من مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين في المملكة الأردنية الهاشمية عن عملية التلاعب بالحسابات والقوائم المالية المنشورة، أيضاً تحديد مسؤولية الإدارة بتوفير البيانات والوسائل الكفيلة لمنع عمليات التلاعب والتحريف في البيانات والقوائم المالية وشملت دراسة النزلي (2009) الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

توصلت دراسة النزلي (2009) إلى أن مسؤولية منع التلاعب والتحريف في البيانات المالية من مهام مجالس الإدارات في الشركات المساهمة والمدققين الخارجيين.

أوصت دراسة (النزلي) بأن على مجالس الإدارات بالشركات المساهمة تطبيق سياسات وإجراءات تمنع وتحد من التلاعب والتحريف بالقوائم المالية، وأوصت كذلك بإجراء مزيد من الأبحاث خاصة فيما يتعلق بالتلاعب بالقوائم المالية بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ما يميز دراستي عن هذه الدراسة القيام بإجراء التحليل بالنسب لمعرفة أثر تطبيق مؤشرات الأداء على عملية إدارة الأرباح بمعرفة التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

تمت الاستفادة مما خلصت إليه دراسة النزلي (2009) بوجود تلاعب وتحريف بالقوائم المالية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة وأن الإدارة لها دور بهذه العملية.

("جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح 2010- مبارك 4) دراسة تطبيقية على البيئة السعودية "

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية بهدف اختبار ما إذا كان لجودة أنشطة المراجعة الداخلية تأثير على ممارسات إدارة الأرباح. المتغير التابع في هذه العلاقة هو إدارة الأرباح بينما المتغير المستقل هو جودة أنشطة المراجعة الداخلية. استخدم الباحث (نسبة ميلر) لقياس المتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة فقد عبرت عنها دراسة مبارك (2010) باستخدام أحد عشر متغيراً. البيانات الخاصة بالمتغير التابع حصل عليها الباحث من التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية خلال الفترة (2006-2008) على موقع التداول. وكانت منهجية دراسة مبارك التحليل الإحصائي للبيانات التي حصل عليها عن (35) شركة من أصل (67) شركة تمثل حجم المجتمع (إجمالي الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودية بعد استبعاد قطاعات البنوك والتأمين والشركات الزراعية).

وقد توصلت دراسة مبارك (2010) إلى النتائج التالية:-

1- وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

2- حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له علاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

من أهم النتائج التي توصلت لها دراسة مبارك (2010) اعتبر الباحث النتيجة السابقة نتيجة منطقية نظراً لأن ممارسات إدارة الأرباح غالباً يتم تطبيقها في مرحلة إعداد وعرض التقارير المالية. لذلك كلما كانت المراجعة الداخلية تمارس أنشطتها في هذه المرحلة كان لها دوراً أكبر في كشف ممارسات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها.

تم الاستفادة من دراسة مبارك (2010) بما توصلت إليه بأن هناك دور لعملية لمعدي القوائم المالية في عملية الأرباح وأنه كلما كانت هناك متابعه من قبل مراجع الحسابات قلت عملية إدارة الأرباح، وكذلك الاستفادة في صياغة الإطار النظري لدراستي هذه.

5- شاهين (2011) (إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة الفلسطينية) دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية.

هدفت الدراسة لمعرفة مدى ممارسة عملية إدارة الأرباح في القطاع المصرفي الفلسطيني ومخاطر العملية على قطاع المصارف، وقد شملت العينة القطاع المصرفي الفلسطيني في فلسطين، لمعرفة الأساليب المتبعة في عملية إدارة الأرباح .

توصلت دراسة شاهين (2011) إلى أن العديد من إدارات المصارف الفلسطينية تقوم بعملية إدارة الأرباح بشكل كبير خلال سنوات الدراسة، وكذلك أشارت الدراسة إلى خطورة هذه العملية على الأداء المصرفي ومصدقائه وفقدان الثقة بالتقارير المالية الصادرة عنه لافتقادها إلى خصائص الجودة والشفافية ولما لهذا الأمر من تأثير على مستخدمي هذه التقارير.

أوصت دراسة شاهين (2011) بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وزيادة فاعلية التنظيم لمهنة المحاسبة بالمصارف ، وكذلك زيادة دور الرقابة الخارجية لمدققي الحسابات على المصارف الوطنية الفلسطينية . ومقارنة دراستي أنها تمت على الشركات الصناعية لقياس إدارة الأرباح كمتغير تابع بواسطة معرفة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وأثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي عليها. ولقد تم الاستفادة من نتائج هذه الدراسة بأن هناك دور لمجلس الإدارة في عملية إدارة الأرباح وهناك أثر لإدارة الأرباح على عملية الأداء المالي للمصارف وعلى استمرارية هذه المصارف بالعمل المالي.

6- بدر (2013) (دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تطبيق نموذج المقياس المتوازن للأداء وترشيد عملية إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية، وكانت عينة الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام الماليين في الشركات المساهمة الفلسطينية.

قام الباحث بدر (2013) باستخدام (نموذج مولر) لقياس إدارة الأرباح.

توصلت دراسة بدر (2013) أن الشركات المساهمة تطبق نموذج المقياس المتوازن للأداء بنسب متفاوتة وكذلك إدارة الأرباح، وهناك علاقة عكسية بين هذا التطبيق وعملية إدارة الأرباح.

أوصت دراسة بدر (2013) بضرورة تطبيق نموذج المقياس المتوازن للأداء لترشيد عملية إدارة الأرباح لما لها من آثار سلبية على مستقبل الشركات المساهمة.

لمقارنة دراسة بدر (2013) تم استخدام "نموذج مقياس الأداء المتوازن لقياس أداء الشركات"، واستخدام "نموذج مولر" لقياس عملية إدارة الأرباح. بينما في الدراسة الحالية سأقوم باستخدام النسب المالية لقياس الأداء المالي واستخدام التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية لقياس عملية إدارة الأرباح. يتم الاستفادة من دراسة (بدر، 2013) بصياغة الإطار النظري ومقارنة المنهجيات المتبعة لهذه الدراسة مع دراستي.

7- اللوزي (2013) (أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم)، (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة بسوق عمان المالي)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة، وتأثيرها على سعر السهم لهذه الشركات، وتوضح الدراسة مفهوم عملية إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لاكتشافها ومعرفة هل لعملية إدارة الأرباح مبرر أخلاقي في استخدامها لرفع قيمة السهم للشركات المساهمة.

استخدم الباحث اللوزي (2013) في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف خصائص هذه الظاهرة وجمع معلومات عنها من الكتب والمجلات وكذلك أخذ البيانات المالية المنشورة في سوق عمان المالي وكانت أغلب الدراسة تحليلية على أسعار السهم.

توصلت دراسة اللوزي (2013) إلى النتائج التالية:-

- 1- ارتفاع متوسط سعر السهم للشركات من عام 2008 الى عام 2011 من 3.25-4.00
- 2- المتوسط العام للاستحقاقات الاختيارية كان في عام 2008 هو 29% بينما في عام 2011 كانت الاستحقاقات الاختيارية 27.5% .
- 3- إن أكثر من نصف الشركات تمارس عملية إدارة الأرباح بشكل إيجابي.

أوصت دراسة اللوزي (2013) إلى ضرورة تطبيق إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية لتحسين الأداء المالي.

كذلك أوصت إلى إجراء دراسات حديثة حول تأثير عملية إدارة الأرباح على سعر الأسهم. تم الاستفادة من دراسة اللوزي (2013) في صياغة الإطار النظري للدراسة الحالية في هذه الدراسة تم التركيز على أثر إدارة الأرباح على سعر السهم وكانت إدارة الأرباح هي المتغير المستقل بينما في دراستي التركيز على تأثير تطبيق مؤشرات الأداء على إدارة الأرباح.

11-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

1- Kaminski et al., (2004) Can Financial Ratio Detect Fraudulent Financial Reporting?

بيّنت هذه الدراسة أن القوائم المالية التي تقوم الإدارة بالتلاعب بها أصبحت من أول اهتمامات مجلس معايير التدقيق (Auditing Standards Board) ، لقد كانت هذه الدراسة استطلاعية لمعرفة هل النسب المالية التي تكون في الشركات التي تقوم بعملية التلاعب بالقوائم تختلف عن النسب الموجودة بالشركات التي لا تقوم بعملية التلاعب بالقوائم؟

هدفت دراسة (Kaminski et al., 2004) للكشف ما إذا اختلفت النسب المالية للشركات التي تقوم بالتحريف والتلاعب بالقوائم المالية لديها، عن تلك الشركات التي لا تقوم بعملية التحايل والتلاعب بالقوائم المالية بالشركات في النرويج، تم الجمع بين 79 شركة تقوم بالتحريف والتلاعب، و 79 شركة لا تقوم بعملية التلاعب، اعتمادًا على تصنيف الشركات حسب متغيرات حجم الشركة والمدة الزمنية والقطاع لمدة 17 سنة من العام (1982 إلى 1999)

توصلت دراسة (Kaminski et al., 2004) إلى ما يلي:

- وجود أدلة على محدودية النسب المالية في الكشف أو التنبؤ بالتحريف والتلاعب في التقارير المالية.

أهم نتائج دراسة (Kaminski et al., 2004) أن النسب المالية التي لها دلالة وأثر في الكشف عن التلاعب هي (16) نسبة من النسب المالية المتعارف عليها منها (7) تبين العلاقة بالسنوات السابقة لعملية التلاعب.

تم الاستفادة من دراسة (Kaminski et al., 2004) في معرفة أهمية استخدام النسب ومؤشرات الأداء المالي للكشف عن عملية التلاعب بالقوائم المالية (إدارة الأرباح).

2- Schrroder, et,al, (2005) (Financial Accounting Theory and Analysis, Text Reading and cases)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تعريف لعملية إدارة الأرباح وهي محاولة الإدارة التأثير بالأرقام المعلنة بالقوائم المالية لتحقيق مصالح ذاتية. مثل مكافآت مجلس الإدارة. وبينت الدراسة أن المبادئ المحاسبية الدولية تسمح للإدارة بحرية ومرونة في استخدام الطريقة المحاسبية التي تساعدها على تحقيق عملية التلاعب بالأرقام الظاهرة بالقوائم المالية.

توصلت دراسة Schrroder et,al, أن الشركات تستغل هذه المرونة باختيار الطريقة المحاسبية من أجل زيادة القيمة السوقية للشركة من خلال التلاعب بالأرباح الربع سنوية وإظهارها بشكل متزايد لتخالف توقعات المحللين والهروب من انخفاض متوقع للأرباح يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة السوقية.

أوصت دراسة Schroder, et,al (2005) إلى أن الاستخدام المتكرر لعملية إدارة الأرباح من قبل الإدارة يؤدي إلى نتائج غير جيدة بالأجل الطويل على قيمة الشركة السوقية.

مقارنة دراسة Schroder, et,al (2005) بدراستي تأتي بأن هذه الدراسة قامت بتقديم نظرية وتعريف لعملية إدارة الأرباح وبيان ما دور الإدارة في عملية إدارة الأرباح، وما تأثير عملية إدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركة. وهذا مختلف عما سأقوم به في دراستي التي ستتطرق إلى تطبيق مؤشرات الأداء المالي ومعرفة أثرها على إدارة الأرباح.

تمت الاستفادة من دراسة Schroder, et,al (2005) في الجانب النظري لصياغة بحثي بمعرفة التعريف والتحليل الذي قام به الباحث في هذه الدراسة. مما ساعدني في صياغة الإطار النظري لدراستي.

3- Asian (2010) (It is Earning Management if it is Not Earning Management,).

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار عام لمفهوم عملية إدارة الأرباح حيث بين الباحث أنه لوقت طويل أخذت عملية إدارة الأرباح تحت عباءة الضبابية والغموض وعدم الفهم لمفهومها وتعريفها حيث أن بعض الباحثين استخدموا المصطلح دون معرفة معناه الصحيح أو مضمونه، حيث يوجد إتفاق عام بأن هناك نقص في الإجماع على تعريف محدد لعملية إدارة الأرباح، أو هناك تشويش أو اضطراب على مفهوم عملية إدارة الأرباح.

توصل الباحث Asian إلى أن أكاديمي المحاسبة لديهم غالباً فهماً مختلفاً فيما بينهم لعملية إدارة الأرباح وهذا يجعل معظم الباحثين يعانون من صلاحيات التركيب والمفهوم.

أوصت دراسة Asian(2010) إلى عدم استخدام إدارة الأرباح بشكل يسيء إلى هذا المصطلح من قبل الباحثين، و أوصت بوضع مصطلح إدارة الأرباح في إطاره الصحيح والذي يوضح لماذا "إدارة الأرباح قد لا تكون إدارة الأرباح" كما هو معروف لدى بعض أبحاث المحاسبين.

مقارنة دراسة Asian (2010) بدراستي تأتي بأن هذه الدراسة تهدف إلى وضع إطار عام لمفهوم عملية إدارة الأرباح ومفهوم التلاعب المحاسبي. كذلك تعرض الدراسة نظرة بنطاق علمي لوضع إدارة الأرباح بسياقها الصحيح. بينما دراستي تقوم على تحليل الأداء المالي ومعرفة أثر عملية إدارة الأرباح عليها.

تمت الاستفادة من Asian (2010) في صياغة الجانب النظري للدراسة من خلال معرفة نظرة الباحث إلى مفهوم عملية إدارة الأرباح وأنها ليست بهدف التلاعب فقط، وتعتبر وجهة نظر الباحث لعملية إدارة الأرباح إيجابيه . وهذا يساعدني في صياغة الإطار النظري للدراسة.

4- Tangjitprom, (2012), (The Role of Corporate Governance in Reducing

the Negative Effect of Earnings Management) هدفت الدراسة

إلى فحص أثر حوكمة الشركات على تخفيض الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح. حيث قام الباحث

بإجراء الدراسة من خلال أخذ المعلومات المحاسبية للشركات الأمريكية خلال الفترة (2010- 2002)

من قاعدة البيانات لمنظمة Thomson Corporation) وأخذت المعلومات الخاصة بعمليات حوكمة الشركات.

توصلت دراسة (Tangjitprom 2012) إلى أن عملية إدارة الأرباح قد تكون عملية ضارة بقيمة الشركات إذا ظهرت بشكل إنتهازي من قبل الإدارة، بينما تكون نافعة إذا أظهرت نوايا المدراء بإظهار بعض المؤشرات والمعلومات عن أرباح مستقبلية محتملة للشركة أو بهدف تخفيف تذبذب سعر السهم بالأسواق المالية. وإن هناك علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وعملية إدارة الأرباح.

أوصت دراسة (Tangjitprom 2012) بزيادة فاعلية عملية الحوكمة التي تلعب دوراً حاسماً في تخفيض الأثار السلبية لعملية إدارة الأرباح.

مقارنة دراسة (Tangjitprom, 2012) مع دراستي، هذه الدراسة هي دراسه نظرية حيث تبين مفهوم عملية إدارة الأرباح من وجهة نظره، وليست عملية من حيث قياس أثر الحوكمة على عملية إدارة الأرباح وفي دراستي سأقوم بتحليل مؤشرات الأداء وقياس إدارة الأرباح بمعرفة التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية والاختلاف بينهم.

تم الاستفادة من دراسة Tangjitprom في صياغة الإطار النظري لمفهوم إدارة الأرباح

2-12 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مجال الأبحاث التطبيقية المبنية على القوائم المالية المنشورة في سوق عمان المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة عن الفتره من عام(2011-2007) حيث تغطي هذه الدراسة موضوع هام لم يغط بشكل كافي في الدراسات السابقة وهو أثر تطبيق المؤشرات المالية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة. حيث كانت أغلب الدراسات تعتبر إدارة الأرباح متغير مستقل بينما في هذه الدراسة كانت متغير تابع، حيث بينت هذه الدراسة أثر تحليل بعض النسب المالية (العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، ونسبة التداول) على إدارة الأرباح، حيث يبين لنا العائد على حقوق الملكية صافي الأرباح بعد الضرائب على عمر الدراسة التي تمت من عام (2007-2011) فمن ناحية يتم مقارنة صافي الأرباح خلال عمر الدراسة، ومعرفة حقوق الملكية أيضاً خلال فترة الدراسة والتغيرات التي تحدث عليها ومقارنتها بنتائج نسب العائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة. وهذا ما ينطبق على العائد على السهم، بفارق أن العائد على السهم يعني الربح الموزع على السهم العادي وليس مجموع الأرباح المتحققة. أم نسبة السيولة فهي تبين لنا الموجودات المتداولة والتغيرات التي تحدث عليها خلال مدة الدراسة وكذلك المطلوبات المتداولة وتأثير أي تغير عليهم بنسبة التداول التي تعتبر من نسب السيولة.

أيضاً التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية والتي تعمل على قياس عملية إدارة الأرباح. وهل هناك علاقة بين النسب المالية واكتشاف عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

وأيضاً تمت الاستفادة في هذه الدراسة من دراسة (Asian (2010 في وضع مفهوم نظري لعملية إدارة الأرباح وكذلك من دراسة النزلي (2009) في أن الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن تقوم بممارسة عملية إدارة الأرباح.

والجدول (1-2) أدناه يعرض تلخيصاً لما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من حيث الهدف، متغيرات الدراسة، المنهجية، مجتمع وبيئة الدراسة، والمجال وستكون متسلسلة في الجدول.

الجدول (1-2)

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	البيان
هدفت الى استخدام المؤشرات المالية كمتغير مستقل، في حين تم استخدام التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح والخسائر كمتغير تابع للدراسة في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان	هدفت إلى بيان الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة، حيث قامت الدراسة للمقارنة بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق كأداة لقياس كفاءة الأداء في الشركات المساهمة العامة.	الهدف

<p>- مؤشرات الأداء المالي على العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول - عملية إدارة الأرباح، التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية.</p> <p>الدراسة الحالية</p>	<p>- دور مجالس الإدارة، حجم الشركة، مدققو الحسابات الخارجيين، مبدأ الحوكمة، مقياس متوازن الأداء، عملية إدارة الأرباح. ربط العلاقة بين تطبيق الحوكمة و القيام بعملية إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة.</p> <p>الدراسات السابقة</p>	<p>المتغيرات</p> <p>البيان</p>
<p>تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للقوائم والتقارير المالية .</p>	<p>استخدمت منهجية البحث النظري والوصفي والتحليلي الاستنتاجي، والاستبانة، والتقارير المالية.</p>	<p>المنهجية</p>
<p>الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان المالي في الأردن.</p>	<p>تنوعت مجتمعات الداسة من دراسة إلى أخرى فبعضها كان على الشركات المالية والمصرفية أو الخدمية أو الخدمية والصناعية أو الصناعية في الشركات المساهمة العامة. في عدد من الدول مثل السعودية والجزائر وفلسطين ومصر.</p>	<p>مجتمع وبيئة الدراسة</p>
<p>اعتمدت على القوائم والتقارير المالية المنشورة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في بورصة عمان.</p>	<p>تنوعت مجالاتها بين التركيز على مقابلات مجالس الإدارة والمدير العام والاستبانة و التقارير المالية.</p>	<p>المجال</p>

الفصل الثالث منهجية الدراسة

1-3 منهجية الدراسة

1-3 منهج الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

4-3 أداة الدراسة

5-3 مصادر جمع المعلومات

6-3 المعالجة الإحصائية

1-3 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في عملية الدراسة والبحث. فمن الناحية الوصفية فقد تم وصف الأداء المالي وعملية إدارة الأرباح وطرق قياسها وأثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي وتأثيرها على عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن.

أما من الناحية التحليلية فقد تم تحليل مؤشرات الأداء المالي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى الذي يقوم على تحليل المؤشرات المالية وباستخدام الأساليب الإحصائية. حيث كانت المؤشرات المالية الثلاث التي استخدمت بالدراسة كما يلي :-

(I) العائد على السهم (EPS):

وهو نصيب السهم الواحد من صافي الأرباح بعد طرح جميع الالتزامات والضرائب .

يتم حساب العائد على السهم عن طريق قسمة صافي الأرباح المنشورة في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة على عدد الأسهم المتداولة للحصول على عائد السهم لهذه الشركة (شبيطة، وأبو نصار، 2005).

(صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي عدد الأسهم المملوكة) (Brigham, 2010).

حيث يرغب المستثمرين بمعرفة الأرباح التي تحققها الأسهم التي يمتلكونها في أي شركة لمقارنتها مع العوائد للأسهم في الشركات الأخرى من أجل المفاضلة بين أداء الشركات والعوائد المتحققة، ولذلك فإن نسبة العائد على السهم تحقق لهم معرفة الشركات الأفضل في الأداء والأكثر تحقيقاً للأرباح، حيث إن الشركات التي لديها أرباح مرتفعة تحقق عوائد للسهم مرتفعة.

العائد على حقوق الملكية: وهي إحدى النسب الضرورية في عملية التحليل المالي تقيم كفاءة (II) أداء أعمال الشركة حيث تبين هذه النسبة ربحية الشركة من خلال استخدام حقوق الملكية (مجموع الموجودات- مجموع المطلوبات) وتشمل حقوق الملكية كلا من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، لإنتاج الدخل(العوائد)، وتقاس بتقسيم صافي الربح بعد الضرائب على حقوق الملكية، وتمثل النسبة العائد لكل دينار مستثمر بالشركة.

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية (Brigham, 2010).

والنتيجة هذه النسبة تبين بأن كل مساهم له هذه النسبة من العوائد عن قيمة أمواله المستثمرة في هذه الشركة، والجدير بالذكر أن هذه النسبة تختلف عن العائد على السهم لأن نتيجة هذه النسبة لا تعني بالضرورة أن كل مساهم حصل على هذه النسبة ربح عن كل سهم.

(III) **نسبة التداول:** هي نسبة كثيرة الاستخدام من قبل المحللين الماليين لتقييم وقياس السيولة في الشركات وقدرة الشركات على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من الأصول قصيرة الأجل وتوفير السيولة اللازمة لأعمال الشركة، وتقيس نسبة التداول مقدرة الشركة على سداد الالتزامات المالية قصيرة الأجل فإذا كانت الشركة لديها التزامات قصيرة الأجل كبيرة وغير قادرة الشركة على إيجاد سيولة كافية فهذا يعني عجز الشركة عن سداد التزاماتها وديونها قصيرة الأجل وبذلك تكون قد وقعت بعسر مالي وهذا يسيء لسمعة الشركة لعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كما أن الشركة إذا حققت نسبة مرتفعة من السيولة فإن ذلك يعني عدم قدرة الشركة على استغلال أموالها بأفضل شكل لتحقيق أكبر ربح من استغلال السيولة. لذلك فإن الأفضل أن تكون نسبة السيولة معقولة عند الشركة (Arens, et al, 2014).

ومن النسب التي تقيس السيولة نسبة التداول، ويمكن حساب نسبة التداول كما يلي:-

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة (Arens, et al, 2014).

وتكشف هذه النسبة مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل دينار من الالتزامات قصيرة الأجل المتداولة، فإذا كانت النسبة أكثر من واحد صحيح فذلك جيد ويعني بأن الشركة تمتلك من الموجودات المتداولة ما يغطي المطلوبات المتداولة أي أن هناك هامش أمان وكلما زادت النسبة كانت الموجودات المتداولة أكثر من المطلوبات المتداولة أي هناك سيولة عالية والعكس صحيح. والملاحق رقم (2,3,4) يبيّن النسب المالية أعلاه وطرق استخراجها.

(IV) إدارة الأرباح: بأنها محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب بالأساليب المحاسبية مثل الاعتراف ببند غير متكررة، أو تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف، للتأثير على الأرباح بالمدى القصير (Michael, 2007)

أيضاً عرف (Michael, 2007) إدارة الأرباح بأنها محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، من خلال التلاعب بالأساليب المحاسبية مثل الاعتراف ببند غير متكررة، أو تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف، أو أي أساليب أخرى للتأثير على الأرباح بالمدى القصير. ويصف بعض ممارسات عملية إدارة الأرباح بأنها عملية غير أخلاقية حيث أن هذه العملية تتم في أغلب الشركات.

أيضاً هي عملية التحايل بالبيانات والأرقام لإظهار القوائم المالية بالشكل الذي يخدم مصالح الشركة وتحقيق مصالح للإدارة باستغلال الثغرات القانونية في المعايير المحاسبية بهدف تقليل الأرباح المعلنة من أجل التهرب الضريبي أو تخفيض الضرائب مثلاً أو زيادة الأرباح أو إخفاء الخسائر من أجل المحافظة على المساهمين وسعر الأسهم بالسوق وجذب مستثمرين جدد. فهي عملية قانونية تعتبر من ناحية القانون وتختلف وجهات النظر إليها من الناحية الأخلاقية، حيث يراها البعض جيدة ، فهي تحافظ على سعر السهم وتحميه من التذبذب وتحقق مصلحة للشركة والمساهمين معاً، ويراه البعض الآخر على أنها لا أخلاقية فهي تخفي الحقائق عن المستفيدين وتعمل على غش المستثمرين والمستفيدين من القوائم لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة وهي بذلك تؤدي إلى فقدان الثقة بالقوائم المالية المنشورة للشركة وبالتالي فقدان الثقة بالشركة نتيجة هذه العملية (أبو عجيبة وحمدان، 2009).

(V) **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وتعني التدفق النقدي التشغيلي ذلك الجزء من التدفقات النقدية للشركة الناتج عن الأنشطة الأساسية لأعمال للشركة وهو مؤشر مهم في تبيان مقدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ومدى مقدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية لديها ويساعد في استمرارية الشركة ويجنبها الوقوع في عسر مالي، فمن غير الكافي النظر إلى صافي الربح إذا لم يكن هناك تدفقات نقدية تشغيلية تساعد في استمرارية الشركة دون تعثر، وتجنب النظر إلى التدفقات النقدية غير التشغيلية لأنها ليست مستمرة ولا ترتبط بنشاط الشركة الأساسي مثل بيع عقار.

2-3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2007-2011) وعددها (77) شركة.

3-3 عينة الدراسة

تشمل العينة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، لما لقطاع الصناعة من أهمية في الاقتصاد الأردني. وتم اختيار الشركات الصناعية التي تنطبق عليها الشروط التالية:-

1- تتوفر لها جميع البيانات والقوائم المالية اللازمة للدراسة خلال فترة الدراسة لإجراء الدراسة.

2- أن لا يكون قد تم إيقاف التعامل بأسهمها خلال الفترة (2007-2011).

3- أن لا تكون قد خضعت لعملية اندماج مع شركة أخرى.

حيث كانت الشركات التي انطبقت عليها الشروط أعلاه (52) شركة صناعية من مجموع الشركات

والبالغ عددها (77) شركة. والملحق رقم واحد يوضح أسماء الشركات لعينة الدراسة.

4-3 أداة الدراسة

تتكون أداة الدراسة من القوائم والبيانات المالية المنشورة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في

سوق عمان المالي وبشكل خاص القوائم المالية الآتية:-

قائمة الدخل (II) قائمة المركز المالي (III) قائمة حقوق الملكية (IV) قائمة التدفقات النقدية.

3-5 مصادر جمع المعلومات

استنادا إلى نوعية البيانات المطلوبة تم الاعتماد على الوسائل الآتية لجمع البيانات:-

- (i) المصادر الثانوية: من كتب ومجلة علمية محكمة ودراسات سابقة. حيث تم استقاء المعلومات والمفاهيم العلمية لمصطلح مؤشرات الأداء المالي ومفهوم إدارة الأرباح من الكتب والمجلات والأبحاث العلمية والدراسات السابقة والتي ساعدتني في صياغة الإطار النظري لدراستي.
- (ii) المصادر الأولية: اعتمدت في دراستي في جمع البيانات الأولية على القوائم المالية الصادرة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي والمنشورة خلال الفترة من عام (2007-2011).

حيث تعتمد الدراسة على تحليل البيانات والأرقام في القوائم المالية المنشورة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة خلال فترة الدراسة (2007-2011) والتي تنطبق عليها شروط عينة الدراسة وعددها (52) شركة ممن انطبقت عليها الشروط.

3-6 المعالجات الإحصائية

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات الدراسة تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم تطبيق الأساليب الإحصائية الآتية:-

1- مقاييس النزعة المركزية، مثل: الوسط الحسابي والوسيط والمدى لمعرفة أكبر مشاهدة وأصغر مشاهدة والانحراف المعياري.

2- اختبار معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)

لإيجاد العلاقة فيما بين عناصر المتغيرات المستقلة وكذلك إيجاد العلاقة فيما بين عناصر المتغيرات

التابعة.

3- إيجاد معامل الانحدار البسيط بين المتغيرات المستقلة منفردة على المتغيرات التابعة منفردة

4 - T-test. لإيجاد الأثر بين بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام الانحدار البسيط.

5- إيجاد معامل الانحدار المتعدد لإيجاد أثر المتغيرات المستقلة مجتمعه على كل متغير من المتغيرات

التابعة.

6 - F-test لإيجاد الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام الانحدار المتعدد

7 - (F) الجدولية. يتم إستخراجها من الجداول الإحصائية بأخذ حجم عينة الشركات المستخدمة

بالدراسة وعددها (52) ولعدم وجود معامل عند الرقم (52) نأخذ المعامل لرقم (40) ولرقم (60)

واستخراج الوسط الحسابي لهم وتكون (F) الجدولية التقريبية.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها

مقدمة

1-4 خصائص عينة الدراسة.

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات المستقلة.

3-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التابعة.

4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها حول أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة. حيث تم الاعتماد على الإصدار الحادي عشر من الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل بيانات الدراسة إحصائياً (SPSS). لاختبار فرضيات الدراسة ومتغيراتها. بداية سيتم مناقشة خصائص عينة الدراسة.

1-4 خصائص عينة الدراسة.

يتناول هذا المبحث خصائص عينة الدراسة بمحاورها الثلاثة. أولاً: بمناقشة نتائج عينة الدراسة وثانياً: تحديد نتائج تطبيق الإحصاء الوصفي المتمثل بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعناصر المتغيرات المستقلة للدراسة وهي العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول، ولعناصر المتغيرات التابعة المتمثلة بصافي التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وصافي التغير في الأرباح أو الخسائر للشركات عينة الدراسة. وثالثاً: يتم مناقشة نتائج الدراسة عن طريق قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من خلال الاختبارات الإحصائية الملائمة لاختبار الفرضيات موضوع البحث. وقد اعتمدت هذه الدراسة على اختبار المتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة، كما اعتمدت على المتوسطات الحسابية للمتغيرات التابعة للوصول إلى مستوى التغير لصافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر خلال فترة الدراسة والممتدة من عام 2007 إلى عام 2011.

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات المستقلة.

يبين الجدول رقم (1-4) المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستقلة (العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول)، من واقع بيانات الدراسة، حيث بلغ عدد المشاهدات (52) مشاهدة، وقد تضمنت المقاييس الإحصائية كلاً من أدنى، وأعلى مشاهدة، والوسط الحسابي، بالإضافة إلى الانحراف المعياري لتفسير مدى تجانس وملاءمة بيانات الدراسة.

الجدول رقم (1-4)

المقاييس الوصفية للمتغيرات المستقلة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة	اسم المتغير
12.94	1.88	93.40	-52	العائد على السهم
.14	-0.0012	.31	-49	العائد على حقوق الملكية
2.39	3.05	10.48	.69	نسبة التداول

يبين الجدول رقم (1-4) أعلاه أن متوسط العائد على السهم EPS بلغ (1.88) ومتوسط العائد

على حقوق الملكية ROE بلغ (-0.0012) ومتوسط نسبة التداول Current Ratio

(لكافة سنوات الدراسة. علاوة على ذلك، بلغت قيمة الانحراف المعياري للعائد على 3.06 بلغ)
(، في حين 12.94) وهي أعلى نسبة انحراف بين المتغيرات المستقلة وبلغت (1.94 EPS السهم
. أما قيمة الانحراف المعياري لنسبة (0.14) ROE بلغ الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية
(مما يعني وجود سيولة عالية، لنفس السلسلة الزمنية للدراسة، مما 2.39 فقد بلغ (C.R) التداول
يفسر وجود مدى واسع لقيم الانحراف المعياري للمتغير المستقل لعينة الدراسة وعدم تجانس في
(بينما 93.40 العوائد على السهم لتلك الشركات، وكذلك سجل أعلى مشاهدة للعائد على السهم هي)
(. وهذا يشير إلى مدى واسع بين شركات عينة الدراسة 52-أدنى مشاهدة للعائد على السهم بلغت)
وعدم تجانس بين صافي الأرباح الموزعه على الأسهم أي العوائد للسهم، فقد كانت بعض النتائج
المحاسبية لتلك الشركات تشير إلى وجود خسائر في نتيجة أعمال الشركات خلال هذه الفترة. أما
(وأدنى 0.31 بالنسبة للعائد على حقوق الملكية فقد أظهر الجدول السابق بأن أعلى مشاهدة قد بلغت)
(وهي نتائج سالبة للعوائد على حقوق الملكية أي وجود خسائر، في حين بلغت 0.49-مشاهدة بلغ)
(، ما يدل على التفاوت الكبير بين (0.69) أدنى مشاهدة هي (10.48) أعلى مشاهدة لنسبة التداول)
شركات العينة في إمكانية القيام بعملية إدارة الأرباح.

2- اختبار معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة للدراسة (Pearson Correlation)
(Coefficient)

يوضح الجدول رقم (2-4) أدناه أن مصفوفة بيرسون تؤيد وجود معاملات ارتباط متوسطة بين
المتغيرات المستقلة للدراسة (العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول) لفترة الدراسة
من عام (2007 إلى عام 2011)،

(أي ما 0.51 حيث بلغت نسبة الارتباط بين كل من العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية)
 (وبلغت 0.001%، بينما بلغت نسبة الارتباط بين نسبة العائد على السهم ونسبة التداول (50 يقارب
). تؤيد تلك النتائج عدم وجود 0.25 نسبة الارتباط بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التداول)
 معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية. وبذلك،
 % بين العائد على السهم ونسبة 5 نلاحظ بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أهمية
 علاوة على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أهمية). 0.001 التداول حيث بلغت)
 % بين العائد على السهم والعائد على نسبة التداول، وكذلك العائد على حقوق الملكية ونسبة 01
 التداول.

الجدول رقم (2-4)

معاملات ارتباط مصفوفة بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	العائد على السهم	العائد على حقوق الملكية	نسبة التداول
العائد على السهم	1	.09	.44
العائد على حقوق الملكية	.	1	.16
نسبة التداول		.	1

. يعرض الجدول معاملات ارتباط مصفوفة بيرسون لمتغيرات الدراسة المستقلة خلال فترة الدراسة 2007-2011-

يبين الجدول (2-4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة حيث هناك علاقة ارتباط لايتجاوز 55% بين العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية، وعلاقة ارتباط لم تتجاوز 01% بين العائد على السهم ونسبة التداول، أما علاقة الارتباط بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التداول فلم تتجاوز 25%. واستناداً الى ما سبق، يمكن القول بأن هنالك تجانس للمتغيرات المستقلة، حيث أشارت النتائج بأن قوة العلاقة (بيتا) لكافة المتغيرات المستقلة للدراسة هي أقل من 80%. حيث لم تتجاوز نسبة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة 55% وهذا يؤكد وجود استقلال بين متغيرات الدراسة المستقلة (العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول) للتأثير على متغير الدراسة التابعة (التغير في التدفقات النقدية التشغيلية والتغير في صافي الأرباح والخسائر المحاسبية) مجتمعة ومنفصلة.

3-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التابعة.

يبين الجدول رقم (3-4) أدناه المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات التابعة (التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية)، التغير في صافي التدفقات من العمليات التشغيلية بالإضافة إلى التغير في صافي الأرباح أو الخسائر، من واقع الدراسة.

الجدول رقم (3-4)

المقاييس الوصفية للمتغيرات التابعة

إسم المتغير	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التغير في التدفقات النقدية التشغيلية	-26.98	3276.13	62.12	454.46
التغير في صافي الأرباح أو الخسائر	-26.70	988.44	17.89	137.31

بلغ عدد المشاهدات (52) مشاهدة، تمثل (52) شركة التي شملتها الدراسة (52) شركة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2011، لتكون مجموع مشاهدات مقداره (260) شركة وتم أخذ المتوسط الحسابي لهذه الشركات بالقسمة على (5) ليصبح مجموع المشاهدات بالمتوسط للشركات المشمولة بعينة الدراسة (52) مشاهدة، وذلك من أجل دراسة الأثر على المتغيرات التابعة المتمثلة باحتساب التغير لتلك السنوات والتوصل المتوسط الحسابي للتغيرات على السلسلة الزمنية للدراسة الممتدة من عام (2007-2011).

ومن المفيد الإشارة إلى اعتماد الدراسة على المقاييس الوصفية والمتمثلة في الوسط الحسابي وفقاً إلى السلسلة الزمنية، إيجاد أدنى مشاهدة وأعلى مشاهدة، والانحراف المعياري عن الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة التابعة (التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية).

بإمعان النظر فيما يتضمنه الجدول السابق (3-4) من الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة،

يمكن إبراز مجموعة الملاحظات التالية:-

1-التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (OCF): تم استخراج التغير من واقع القوائم المالية لعينة الدراسة، حيث تم تعديل صافي الأرباح على أساس الاستحقاق مع الأخذ بالاعتبار البنود غير النقدية والنقدية غير التشغيلية وتسويتها للوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومن ثم الحصول على نسبة التغير خلال فترة الدراسة بالاعتماد على عام 2007 كسنة أساس 100% وذلك لعدم تأثر هذه السنة بالأزمة الاقتصادية العالمية وكونها سنة طبيعية مقارنةً مع باقي سنوات عينة الدراسة. ويبين الجدول (3-4) أدنى مشاهدة للتغير في التدفقات التشغيلية البالغة (-26.98) وهي نتيجة سالبة تشير إلى وجود خسائر في بعض الشركات، وأعلى مشاهدة البالغة (3276.13) وهذا يشير إلى وجود مدى واسع لقيم المتغير التابع للدراسة فيما بين الشركات الصناعية الخاضعة لعينة الدراسة. مع عدم تناسق في التدفقات النقدية التشغيلية لشركات عينة الدراسة، ويؤكد ذلك الانحراف المعياري (454.46) الذي يشير إلى انحراف العائد للشركات عن وسطها الحسابي، حيث بلغ الوسط حسابي (62.12).

وقد يشير حجم الانحراف المعياري للتغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى وجود مشكلة في نسبة التداول لعينة الدراسة مع ضخامة البنود غير النقدية التي ساهمت في هذا الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية بين الشركات وبالتالي كان أعلى من الانحراف المعياري للتغير في صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية لنفس الشركات ولذات الفترة المالية.

2- التغير في صافي الأرباح أو الخسائر (N.I): تم استخراج التغير في صافي الأرباح أو الخسائر من واقع القوائم المالية الصادرة والمنشورة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة التي شملتها عينة الدراسة (وفق الطريقة المباشرة)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نسبة صافي الربح أو الخسائر لعام (2007) كنسبة أساس (100%) للوصول إلى معدل التغير لسنوات عينة الدراسة. كما يبيّن الجدول (3-4) أن أدنى مشاهدة لمعدل التغير في صافي الأرباح أو الخسائر البالغة (-26.70)، وما يفسر الخسائر للشركات وجود الأزمة الاقتصادية المحلية والعالمية خلال فترة الدراسة والممتدة من عام 2007 إلى عام 2011. حيث شهدت هذه الفترة انخفاض وتراجع بالأعمال وخسائر كبيرة لأغلب الشركات. كما أشارت النتائج بأن أعلى مشاهدة لمعدل التغير في صافي الأرباح أو الخسائر البالغة (988.44) والذي يشير إلى وجود مدى كبير بين أدنى مشاهدة وأعلى مشاهدة، وبلغ الوسط الحسابي لمعدل التغير في صافي الأرباح أو الخسائر (17.89) وانحراف معياري عن وسطه الحسابي بلغ (137.31)، إذ تؤكد هذه النتائج عدم تناسق أرباح الشركات لعينة الدراسة وهو ما يشير إلى إمكانية قيام بعض أو كل الشركات بممارسة عملية إدارة الأرباح بمستوى مختلف فيما بينها.

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-4) أيضاً أن الانحراف المعياري عن الوسط الحسابي للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية أكبر من الانحراف المعياري عن الوسط الحسابي للتغير في صافي الأرباح أو الخسائر ولذات المشاهدات (52) مشاهدة، حيث يزيد بمعدل (3.20%) مما يشير إلى إمكانية ممارسة عملية إدارة الأرباح في قائمة الدخل استناداً إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، بينما هناك إمكانية أوضح لاكتشاف ممارسة إدارة الأرباح في قائمة التدفقات التشغيلية من خلال وضوح مسار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. كما تشير النتائج إلى وجود فجوة بين هذين المتغيرين من المتغيرات التابعة ولصالح ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وفق عينة الدراسة.

4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

تم عرض نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة من واقع تطبيق نتائج اختبار الانحدار البسيط للمتغيرات المستقلة (العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول) منفردة وأثرها على المتغيرات التابعة (التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية) منفردة، بهدف الوصول إلى النتائج المؤثرة في اكتشاف عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. كما اعتمدت الدراسة على الانحدار المتعدد لدراسة المتغيرات المستقلة مجتمعة وأثرها على المتغيرات التابعة للشركات الصناعية والبالغة (52) شركة ولمدة خمس سنوات، حيث تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2007 إلى عام 2011.

بلغ عدد المشاهدات (52) مشاهدة - عدد الشركات عينة الدراسة - ال (52) شركة وفق سلسلة زمنية مقدارها (5) سنوات، واستخراج المتوسط الحسابي لها من واقع التقارير المالية لإيجاد قيمة المتغير المستقل، بينما أخذ المتوسط الحسابي للمتغير التابع كون التغير يحدث بين فترتين ولذات السلسلة الزمنية. علاوة على ذلك، تم قياس الأثر بين المتوسطين لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، لمعرفة أثر تطبيق مؤشرات الأداء المحاسبية على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. وفيما يلي مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة المستقلة والتابعة:-

أ - الفرضية الرئيسية للدراسة الحالية وهي:

(Ho) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

تمحورت الدراسة حول إمكانية ممارسة عملية إدارة الأرباح من خلال تحديد التغير في التدفقات النقدية التشغيلية والتغير في صافي الأرباح أو الخسائر ودراسة التغيرات التي ينتج عنها وأثرها في اكتشاف عملية إدارة الأرباح، وتم قياس ممارسة عملية إدارة الأرباح من خلال معرفة نسبة التغير في التدفقات النقدية التشغيلية بالاعتماد على عام 2007 كعام أساس للمقارنه، ونسبة التغير في صافي الأرباح أو الخسائر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على عام 2007 كعام أساس (100%) لأهداف المقارنه واختبار الفرضيات. وبناءً عليه فإن الفرضية الرئيسية تنفرع إلى الفرضيتين الفرعيتين التاليين:-

الفرضية الرئيسية للدراسة (الفرع الأول).

1-1 (Ho) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على التغير في التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. تم اختبار الفرضية من واقع نتائج الاختبار الإحصائي لمعامل الانحدار المتعدد لقياس أثر ثلاث مؤشرات للأداء المالي المتمثلة في (I) العائد على السهم (II) العائد على حقوق الملكية (III) نسبة التداول. تم قياس أثر تلك المؤشرات مجتمعه على التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وكانت النتائج كما يبين الجدول (4-4).

الفرضية الرئيسية (الفرع الأول): 1-1 (Ho) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على التغير في التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

الجدول رقم (4-4) الفرضية الرئيسية (الفرع الأول)

نتيجة الفرضية - القرار	sig	F	Beta	R squar	F الجدولية
قبول الفرضية 1-1 HO1	0.169	1.6	.314	.099	1.65

*إذا كانت (sig) أقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح (وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول رقم (4-4) أعلاه عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية هامة عند مستوى دلالة 5%. حيث بلغت (sig) بلغت (0.169)، كما بلغت (F) المحسوبة (1.6) وهي أقل من (F) الجدولية وقد بلغت (1.65) تقريباً. وبذلك فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية العدمية HO1 ورفض الفرضية البديلة وبالتالي فإنه لا يوجد أثر لمؤشرات الأداء المالي على التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي. وهذه النتيجة للفرضية تتفق مع ما توصلت له دراسة (Kaminski et al., 2004)، حيث بيّنت هذه الدراسة أنه ليس هناك أثر لكل النسب المالية على اكتشاف التلاعب بالحسابات في الشركات.

ولتسهيل معرفة نتائج مؤشرات الأداء المالي منفردة على التدفقات النقدية التشغيلية يتفرع من الفرضية الرئيسية أعلاه ثلاثة فروع هي:-

أ- (الفرع الأول) نسبة العائد على السهم وأثرها على التدفقات النقدية التشغيلية.

تشير الفرضية العدمية الأولى (HO1-1) الفرع الأول من الفرضية الأولى للدراسة إلى إمكانية عدم وجود أثر لمتغير العائد على السهم على التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومن واقع نتائج الانحدار البسيط تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى كما هو مبين في الجدول (4-5).

جدول الفرع الاول رقم (5-4) الفرضية الفرعية الأولى

نتائج الفرضية القرار	sig	T	Beta	R squar	T الجدولية
قبول HO1	.973	-.034	-.005	.000	1.66

*إذا كانت (sig) اقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح(وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول رقم (5-4) أعلاه، نتيجة القرار قبول الفرضية العدمية، أي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، حيث (sig) بلغت (.973) وبلغت (T) المحسوبة (-.034) فيما كانت (T) الجدولية (1.65) تقريباً، وبذلك فإنه يتم قبول الفرضية العدمية HO1 القائلة بأنه لا يوجد أثر لنسبة العائد على السهم على التغير في التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي. وهذه النتيجة تتعارض مع ما توصلت له نتيجة دراسة (اللوزي، 2013) التي بينت وجود أثر لإدارة الأرباح على سعر السهم.

II- (الفرع الثاني) نسبة العائد على حقوق الملكية وأثرها على التدفقات النقدية التشغيلية.

تشير الفرضية العدمية الثانية (HO1-2) الفرع الأول من الفرضية الثانية للدراسة إلى إمكانية عدم وجود أثر لمتغير العائد على حقوق الملكية على التغير في التدفقات النقدية التشغيلية، ومن واقع نتائج الانحدار البسيط تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية كما هو مبين في الجدول (4-6) أدناه.

جدول الفرع الثاني رقم (4-6) الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية القرار	sig	T	Beta	R Squae	T الجدولية
رفض HO2	.025	2.309	.310	.096	1.66

*إذا كانت (sig) أقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح. (وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول (4-6) أعلاه النموذج الثالث للفرضية الثانية، نتيجة القرار رفض الفرضية العدمية، لا يوجد أثر لنسبة العائد على حقوق الملكية على التغير في التدفقات النقدية من العملية التشغيلية، وحيث أن مستوى مصداقية وملائمة (sig) تساوي (0.025) عند مستوى ذو دلالة إحصائية (5%) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة،

وهي بوجود أثر لنسبة العائد على حقوق الملكية على التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية. ومما يؤكد ويدعم هذه النتيجة في الجدول أن (T) المحسوبة البالغة (2.309) في حين كانت (F) الجدولية (1.65) تقريباً، وبالتالي رفض الفرضية العدمية لعدم ملاءمتها إذ تبين أن القوة التنفيذية للفرضية (R Square) بلغت (0.096). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة أبو سالم (2013) بوجود علاقة بين نسبة العائد على الحقوق الملكية وإدارة الأرباح.

III - (الفرع الثالث) نسبة التداول وأثرها على التدفقات النقدية التشغيلية.

تشير الفرضية العدمية الثالثة (H01-3) الفرع الأول من الفرضية الثالثة للدراسة إلى عدم وجود أثر لمتغير نسبة التداول على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، من واقع نتائج الانحدار البسيط تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة كما هو مبين في الجدول (7-4) أدناه

جدول الفرع الخامس رقم (7-4) الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية	sig	T	Beta	R Square	T الجدولية
قبول الفرضية HO3	0.976	.031	.004	.000	1.66

*إذا كانت (sig) أقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح. (وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول (7-4) أعلاه الفرع الثالث للفرضية الرئيسية الأولى، نتيجة القرار قبول الفرضية العدمية، لا يوجد أثر لنسبة التداول على التغير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وحيث أن مستوى مصداقية وملاءمة (sig) تساوي (0.976) عند مستوى ذو دلالة إحصائية (5%) مما يعني قبول الفرضية العدمية (HO1-3)، القائلة بعدم وجود أثر لنسبة التداول على التدفقات النقدية التشغيلية. كما يبين الجدول (7-4) أن المحسوبة البالغة (0.031) وهي أقل من (T) الجدولية حيث بلغت (1.65) تقريباً، وهذا يؤكد قبول الفرضية العدمية. وهذا يتوافق مع دراسة (Kaminski et al., 2004) التي توصلت إلى عدم وجود أثر لكل النسب المالية على ممارسة عملية إدارة الأرباح.

ب - الفرضية الرئيسية للدراسة (الفرع الثاني).

تنص الفرضية الرئيسية الفرعية الثانية (HO1-2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على التغير في صافي الأرباح أو الخسائر في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

تم اختبار الفرضية من واقع نتائج الاختبار الإحصائي لمعامل الانحدار المتعدد لقياس أثر ثلاث مؤشرات للأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي والمتمثلة في (I) العائد على السهم (II) العائد على حقوق الملكية (III) نسبة التداول، وقياس أثرها مجتمعه على صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية وفيما يلي النتائج في الجدول (9-4).

(الفرع الثاني الفرضية الرئيسية) الجدول رقم (8-4)

نتيجة الفرضية	sig	F	Beta	Adjusted R square	R square	F الجدولية
قبول الفرضية HO1-2	.148	1.368	.323	.048	.323	1.65

*إذا كانت (sig) اقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح(وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول رقم (8-4) أعلاه نتيجة القرار قبول الفرضية العدمية، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%. حيث بلغت (F) المحسوبة (1.368) ونظراً لكون (F) المحسوبة أقل من (F) الجدولية وهي قيمة تقريبية، فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية العدمية HO-2 ورفض الفرضية البديلة الفائلة بأنه يوجد أثر لمؤشرات الأداء المالي على صافي الأرباح أو الخسائر في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي وهذا ما يؤكد مستوى الملائمة بالجدول (sig) وبلغت (0.148). وهي نفس النتيجة التي توصلت لها الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية، وبالتالي فإن نتيجة الفرضية هي قبول الفرضية العدمية الرئيسية (Ho) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على التغير في التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Kaminski et al., 2004) بعدم وجود أثر للمؤشرات المالية على ممارسة عملية إدارة الأرباح في القوائم المالية.

لمعرفة نتائج مؤشرات الأداء المالي منفردة على صافي الأرباح أو الخسائر يتفرع من الفرضية الرئيسية أعلاه ثلاثة فروع هي:-

I- (الفرع الأول) نسبة العائد على السهم وأثرها على صافي الأرباح أو الخسائر.

تشير الفرضية العدمية الأولى (HO1-2) الفرع الثاني من الفرضية الأول للدراسة إلى إمكانية عدم وجود أثر لمتغير العائد على السهم على صافي الأرباح أو الخسائر، ومن واقع نتائج الانحدار البسيط تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى كما هو مبين في الجدول (9-4).

جدول الفرع الثاني رقم (9-4) الفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية	sig	T	Beta	R square	T الجدولية
قبول الفرضية HO1	0.979	-0.027	.004	0.000	1.66

*

يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح. (وذلك يعني قبول الفرضية 5%) اقل من sig إذا كانت (البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-9) أن مستوى مصداقية الملائمة للنموذج الثاني للفرضية العدمية لا يوجد أثر لنسبة العائد على السهم على التدفقات النقدية التشغيلية (sig) بلغ (0.979) وهو أعلى من (5%)، وبلغت (T) المحسوبة (-0.027) وهي أقل من (T) الجدولية التي بلغت (1.65) تقريباً، مما يعني قبول الفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد أثر لنسبة العائد على السهم على التغير في صافي الأرباح أو الخسائر في الشركات الصناعية المساهمة العامة والتي شملتها عينة الدراسة. وهذا لا يتوافق مع دراسة (اللوزي، 2013).

II- (الفرع الثاني) نسبة العائد على حقوق الملكية وأثرها على صافي الأرباح والخسائر.

تشير الفرضية العدمية الثانية (HO2-2) الفرع الثاني من الفرضية الثانية للدراسة إلى إمكانية عدم وجود أثر لمتغير العائد على حقوق الملكية على صافي الأرباح أو الخسائر، وفي حال قبول فرضية العدم (HO2-2) لا يوجد أثر لنسبة العائد على حقوق الملكية على صافي الأرباح أو الخسائر. ومن واقع نتائج الانحدار البسيط تم اختبار تلك الفرضية الفرعية الثالثة كما هو مبين في الجدول (10-4) أدناه.

جدول الفرع الثاني (10-4) الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية	sig	T	Beta	R Square	T الجدولية
رفض HO1	0.021	2.378	.319	.085	1.66

*إذا كانت (sig) أقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح. (وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول (10-4) أعلاه الفرع الثاني الفرضية الثانية، الفرضية العدمية لا يوجد أثر لنسبة العائد على حقوق الملكية على التغير في صافي الأرباح أو الخسائر، وحيث إن مستوى مصداقية وملاءمة المعنوية (sig) تساوي (0.021) عند مستوى ذو دلالة إحصائية (5%). كما أن (T) المحسوبة البالغة (2.378) أكبر من (T) الجدولية التي بلغت (1.65) تقريباً، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهي وجود أثر لنسبة العائد على حقوق الملكية على صافي الأرباح أو الخسائر. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة شاهين(2011).

III- (الفرع الثالث) نسبة التداول وأثرها على صافي الأرباح أو الخسائر.

تشير الفرضية العدمية الثالثة (H03-2) الفرع الثاني من فرضية الدراسة الثالثة، إلى إمكانية وجود

أثر لمتغير نسبة التداول على التغير في صافي الأرباح أو الخسائر، وحيث حدوث فرضية العدم

(HO3-2) لا يوجد أثر لنسبة التداول على صافي الأرباح أو الخسائر. ومن واقع نتائج الانحدار

البسيط تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة كما هو مبين في الجدول (11-4) أدناه.

جدول الفرع الثالث (11-4) الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية	Sig	T	Beta	R Square	T الجدولية
قبول الفرضية HO1	.986	.017	.002	.000	1.66

*إذا كانت (sig) أقل من 5% يعتبر النموذج ملائم والعكس صحيح. (وذلك يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية).

يبين الجدول (11-4) أعلاه الفرع الثاني للفرضية الثالثة، قبول الفرضية العدمية لا يوجد أثر لنسبة التداول على صافي الأرباح أو الخسائر، ورفض الفرضية البديلة بوجود أثر لنسبة التداول على صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية. حيث مستوى مصداقية وملائمة الفرضية (sig) تساوي (0.986) عند مستوى ذو دلالة إحصائية (5%)، و (T) المحسوبة البالغة (0.017) وهي أقل من (T) الجدولية البالغة (1.65) مما يعني قبول الفرضية العدمية، وهي عدم وجود أثر لنسبة التداول على التغير في صافي الأرباح أو الخسائر. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (Kaminski et al., 2004) بمحدودية أثر النسب المالية على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة.

2-5 توصيات الدراسة.

نتائج الدراسة والتوصيات

يناقش هذا الفصل تفسير وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية واختبارات الفرضيات للمتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة، في ضوء نتائج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، ومناقشة نتائج الدراسة بما يحقق الإجابة على أسئلة الدراسة وعرض التوصيات.

1-5 نتائج الدراسة.

ركز اهتمام هذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة بالأردن. وقد تم وضع الفرضية الرئيسية للدراسة وثلاثة فرضيات فرعية لاختبارها والتوصل إلى نتائج حول أثر تطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. وتم تمثيل مؤشرات الأداء المالي بالمتغيرات المستقلة وفقاً لمؤشرات مالية ثلاثة، وهي (I) العائد على السهم (II) العائد على حقوق الملكية (III) نسبة التداول، بهدف استخدام مؤشرات الأداء المالي ومعرفة أثرها على إدارة الأرباح، والتي تساهم أيضاً في قياس المتغيرات التابعة الفرعية للدراسة وهي: التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية، وهي المتغيرات التابعة للدراسة لقياس عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة بسوق عمان المالي.

في ضوء التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة الذي تم في الفصل الرابع، يتناول هذا المبحث مناقشة النتائج والتفسيرات التي توصلت إليها الدراسة، من خلال الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها

في الفصل الأول، من خلال اختبار الفرضية الرئيسية:

(I) مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات

الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

بيّنت نتائج اختبار هذه الفرضية بأنه لا يوجد أثر لمؤشرات الأداء المالي على عملية ممارسة إدارة

الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال فترة الدراسة من عام (2011-

2007).

أما نتائج الفرضيات الفرعية الثلاث للدراسة فبيّنت نتائج الاختبارات ما يلي:-

1- الفرضية الفرعية الأولى- (H_{01}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للعائد على السهم

على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

2- الفرضية الفرعية الثانية- (H_{02}) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للعائد على حقوق

الملكية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

3- الفرضية الفرعية الثالثة- (H_{03}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لنسبة التداول

(السيولة) على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

ويمكن تلخيص نتائج دراسة التحليل الإحصائي لتلك الفرضيات الفرعية وأثرها على إدارة الأرباح

على النحو التالي:-

أولاً: العلاقة فيما بين المتغيرات المستقلة وفيما بين المتغيرات التابعة للدراسة.

1 - العلاقة فيما بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

أشارت نتائج الدراسة من خلال دراسة المقاييس الوصفية للمتغيرات المستقلة الدراسة إلى ترابط هذه المؤشرات حيث بين معامل الارتباط بيرسون ملاءمة المؤشرات للدراسة، ما بينته دراسة الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات المستقلة من واقع أدنى مشاهدة وأعلى مشاهدة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع المشاهدات البالغه (52) مشاهدة (هي عبارة عن مجموع الشركات التي شملتها عينة الدراسة وبلغت (52) على مدار السلسلة الزمنية لعمر الدراسة التي بلغت(5) سنوات من عام (-2007 2011) مقسومة على (5) للوصول إلى الوسط الحسابي لمجموع عينات الدراسة خلال عمر الدراسة). ويعود السبب بأخذ المتوسط لعناصر متغيرات الدراسة بأن النسب المالية في المتغيرات المستقلة كانت على مدار (5) سنوات بينما اعتمدت المتغيرات التابعة على التغير فيما بين السلسلة الزمنية لخمس سنوات والتي نتج عنها سلسلة من (4) تغيرات حيث تم أخذ سنة (2007) كسنة ساس 100%، وحتى نتمكن من تطبيق الدراسة لمعرفة الأثر تم أخذ المتوسط الحسابي لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

2 - العلاقة فيما بين المتغيرات التابعة.

بيّنت دراسة المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات التابعة (أدنى مشاهدة وأعلى مشاهدة والوسط الحسابي والانحراف المعياري) لقياس مدى ملاءمة تلك المتغيرات التابعة وفروعها المتمثلة في (I) التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (II) صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية، حيث بيّنت الأرقام

للسوسط الحسابي والانحراف المعياري اختلاف كبير بين الشركات الصناعية لعينة الدراسة وعدم وجود تشابه يذكر بنتائج الدراسة للمتغيرات التابعة مما يقوي ملاءمة المتغيرات التابعة للدراسة.

تبيّن أنه من خلال دراسة مجموع المشاهدات البالغة (52)، وجود تفاوت في عوائد الشركات الصناعية حيث كانت أعلى مشاهدة (988.44) وأدنى مشاهدة (-26.98) لصافي الأرباح أو الخسائر ولنفس الفترة الزمنية (2007-2011) مما يدل على وجود مدى كبير بين تلك الشركات، كما نلاحظ من مقارنة الانحراف المعياري لصافي الأرباح أو الخسائر البالغ (137.37) مع الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية البالغ (454.466) اختلاف كبير بين متغيري التدفقات التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر، وأيضاً هذا يشير إلى وجود تفاوت كبير بينهما مما يشير إلى إمكانية القيام بممارسة عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة التي شملتها عينة الدراسة.

ثانياً - أثر المتغيرات المستقلة للدراسة على المتغيرات التابعة.

تتجلى أهمية الدراسة في بيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للدراسة من أجل اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي من خلال استخدام مؤشرات الأداء المالي لتلك الشركات ولسلسلة زمنية من عام (2007-2011) حيث بيّنت النتائج الاختبار للفرضية الرئيس _ (Ho) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لتطبيق مؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة. ما يلي:-

تم استخدام المؤشرات المالية التالية (I) العائد على السهم (II) العائد على حقوق الملكية (III) نسبة التداول كتعبير عن الأداء المالي، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وصافي الأرباح والخسائر

المحاسبية كتمثيل وقياس لعملية ممارسة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي.

بيّنت نتائج اختبار الانحدار المتعدد باختبار أثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير التابع التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبول الفرضية العدمية، والتي تقوم على أساس عدم وجود أثر لمؤشرات الأداء المالي على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. كما بيّن اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة الثلاثة وأثرها على المتغير التابع صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية قبول الفرضية العدمية، والتي تقوم على أساس عدم وجود أثر لمؤشرات الأداء المالي على صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية.

واستناداً إلى النتائج السابقة لاختبار الانحدار المتعدد تم قبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسة للدراسة، وعليه فإنه لا يوجد أثر لمؤشرات الأداء المالي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة (Kaminski et al., 2004) بعدم وجود أثر لبعض النسب المالية على عملية إدارة الأرباح.

وكان تحليل الانحدار الإحصائي البسيط للفرضيات الفرعية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة على كل متغير من متغيرات الدراسة التابعه بهدف بيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للدراسة، وكانت النتائج كما يلي:-

1- قبول الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الأولى، بحيث لا يوجد أثر للعائد على السهم عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) على التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر.

ومن أجل تبسيط عرض النتائج فقد تم تقسيم نتائج كل فرضية فرعية إلى قسمين:-

A- القسم الأول: يتناول أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة الثلاث على المتغير التابع (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) وعرض نتائج اختبار الفرضيات.

B- القسم الثاني: يتناول أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير التابع (صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية) وعرض نتائج اختبار الفرضيات.

(A- I) - (H_01) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha= 0.05$) للعائد على السهم على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

بيّنت نتائج اختبار الانحدار البسيط قبول هذه الفرضية، والتي تقوم على أساس عدم وجود أثر للعائد على السهم على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

(B-1) - (H_01) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha= 0.05$) للعائد على السهم على الأرباح أو الخسائر المحاسبية.

بيّنت نتائج اختبار الانحدار البسيط قبول الفرضية العدمية، والتي تقوم على أساس عدم وجود أثر للعائد على السهم على صافي الأرباح أو الخسائر.

استناداً لما سبق تم قبول الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الأولى، وبالتالي قبول الفرضية التي تقول بعدم وجود أثر للعائد على السهم على التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر. وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (Kaminski et al., 2004).

(II)-(Ho2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha= 0.05$) للعائد على حقوق الملكية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية.

(A-2) - (Ho2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha= 0.05$) للعائد على حقوق الملكية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

بيّنت نتائج اختبار الانحدار البسيط رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة الفائلة بوجود أثر للعائد على حقوق الملكية على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

(B-2) - (Ho2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha= 0.05$) للعائد على حقوق الملكية على صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية.

بيّنت نتائج اختبار الانحدار البسيط رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة، والتي تقوم على أساس وجود أثر للعائد على حقوق الملكية على صافي الأرباح أو الخسائر.

استناداً لما سبق تم رفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الثانية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقوم على وجود أثر للعائد على حقوق الملكية على التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر. وهذا يتوافق مع دراسة (أبو سالم، 2013)

(III) - (Ho3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لنسبة التداول (السيولة) على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح أو الخسائر المحاسبية.

(A-3) - (Ho3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لنسبة التداول (السيولة) على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

بينت نتائج اختبار الانحدار البسيط قبول هذه الفرضية العدمية، التي تقوم على أساس عدم وجود أثر لنسبة التداول على التدفقات النقدية التشغيلية.

(B-3) - (Ho3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لنسبة التداول على الأرباح أو الخسائر المحاسبية.

بينت نتائج اختبار الانحدار البسيط قبول هذه الفرضية العدمية، والتي تقوم على أساس عدم وجود أثر لنسبة التداول على صافي الأرباح أو الخسائر المحاسبية.

استناداً لما سبق تم قبول الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الثالثة، وبالتالي قبول الفرضية التي تقول بعدم وجود أثر لنسبة التداول على التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح أو الخسائر. وهذا يتوافق مع دراسة (Kaminski et al., 2004).

2-5 توصيات الدراسة.

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات يمكن الاستفادة منها من قبل الباحثين في هذا المجال ومن أهم تلك التوصيات :-

1 - زيادة الاهتمام بدراسة عملية إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة بالأردن، لما لهذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الأردني. وبيان مزايا وعيوب عملية إدارة الأرباح على تلك الشركات.

2 - التركيز في دراسة اكتشاف عملية إدارة الأرباح على الأساليب الرياضية مثل نموذج جونز المعدل لقياس الاستحقاقات الكلية والاختيارية وذلك لإثبات فاعلية هذا النموذج في قياس عملية إدارة الأرباح بعكس المؤشرات المالية حيث أثبت من خلال الدراسة الحالية وعدد من الدراسات السابقة بعدم وجود أثر للمؤشرات المالية على عملية إدارة الأرباح.

3 - إعادة النظر بالقوانين الضريبية ونسب الضرائب لما لهذه القوانين والنسب المرتفعة من الضرائب على أرباح هذه الشركات من دور ودافع لإدارة تلك الشركات للقيام بالتهرب الضريبي من خلال عملية إدارة الأرباح لتحقيق وفر ضريبي وتخفيض الضرائب على هذه الشركات.

- عدم ربط مكافآت أعضاء مجالس الإدارة بتحقيق الأرباح المرتفعة للشركة وإيجاد البديل عن 4 ذلك كإعطاء عمولات على الزيادة في التدفقات النقدية التشغيلية أو زيادة المبيعات بهامش ربح مقبول مقارنة مع الشركات المنافسة.

5- الأخذ بالعوامل والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالشركات الصناعية المساهمة وأثر هذه العوامل والظروف في التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الأرباح والتي تستخدم لمعرفة الاستحقاقات الكلية والاختيارية وقياس عملية إدارة الأرباح وكذلك أداء الشركات.



المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1- أبو العز، محمد السعيد، (2007)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الإئتمان والاستثمار"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية.
- 2- أبو سالم، سيد سالم محمد (2013)، "العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل"، دراسة اختيارية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق - كلية التجارة - قسم المحاسبة، جمهورية مصر العربية.
- 3 - أبو عجيبة وحمدان، عماد محمد علي وعلام محمد موسى (2009) " أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح" دليل من الأردن، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - كلية الاقتصاد وعلوم التسيير-الجزائر.
- 4- أبو نصار، محمد أبو نصار (2009)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
- 5- بدر، محمد رجب محمود بدر (2013)، "دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة - فلسطين.
- 6- خريسات، حمدان (2010)، التدقيق الداخلي للشركات، الطبعة الثانية، دار الآفاق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

- 7- شاهين، علي عبدالله أحمد (2011)، "إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية"، دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة- فلسطين.
- 8- شبيطة وأبونصار، معاذ فوزي ومحمد حسين (2005) "الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان" مجلة دراسات، العلوم الادارية المجلد 32، العدد2. عمان - الأردن.
- 9- الشوارة، فيصل محمود، (2013)، "مبادئ الإدارة المالية" دار المسيرة للنشر- الأردن.
- 10- صالح، وائل حلمي محمود (2012)، (مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، عمان - الأردن.
- 11- علي، يوسف، 2013، "الحيل المحاسبية والمالية ودورها في خلق الأزمات المالية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61- 62، جامعة أدرار- الجزائر.
- 12- عيسى، سمير كامل (2008)، (أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح) دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم2، المجلة 45. الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.
- 13- الفضل، مؤيد محمد علي (2006) " محددات السلوك في اختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية، دراسة اختبارية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، 51-99، الرياض- المملكة العربية السعودية.

- ، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، رسالة 2013 اللوزي، خالد محمد، (14-
ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الاوسط، عمان - الأردن.
- 15- مبارك، الرفاعي إبراهيم، (2010)، "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من
ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي،
كلية الأعمال جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية.
- 16-مصدر الملاحق للبيانات المالية للشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان ما بين الأعوام
2007-2011، عمان - الأردن.
- 17- مطر، محمد مطر، (2013)، إدارة الأرباح وأثرها على موثوقية بياناتها المالية المنشورة مجلة
المدقق العدد (97-98) يونيو 2013، عمان - الأردن.
- 18- مطر، محمد مطر، (2007)، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين
دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (مشترك) باحث أول -
نشر بالمجلة الأردنية في إدارة الأعمال الصادرة عن اللجنة العليا للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم
العالي والبحث العلمي. المجلد (3) ، العدد (4) تشرين الأول 2007 ص(440-463)، عمان -
الأردن.
- 19- النزلي، محمد جمال عبدالقادر (2009)، (ركائز منع التحريف في القوائم المالية المنشورة
والصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق
الأوسط للدراسات العليا- عمان - الأردن.

20- النعيمي، عدنان تايه، (2012)، "الإدارة المالية المتقدمة" دار المسيرة، عمان - الأردن.

21- النعيمي عدنان تايه و سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، دار المسيرة، ط1، عمان

- الأردن.

- 1- Amat. O. & Goethorpe. C. (2005), Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro- and Micro-Manipulation. **Journal of Business Ethics**, Vol, 57 – Issue 1 PP 55- 64.
- 2 - Arens. Alvin. and Randal J Elder, . and Mark S. Beasley, (2014), "**Auditing and Assurance Services**" 14th ed : Person. Dubai-UAE
- 3- Asian, Etumudon Ndidi, (2010)" **It is Not Earnings Management if it is Not Earnings Management** "An Epistemological Dialectic in Accounting (March,Volume) American University, Dubai-UAE
- 4 - Brigham, Eugene F., Ehrhardt, Michael C. (2010), Financial Management: "**Theory and Practice**", 13th ed, New York: Thomson, South-Western.London.
- 5- Burgstahler, D. and Dichev, I. (1997). Earnings Management to a Voidearnings Decreases and Losses. *Journal of Accounting and Economics* "24 (December), Pp 99-126 .
- 6- Carter, Kelly E. 2013. Capital Structure, Earnings Management, and Sarbanes-Oxley: Evidence from Canadian and U.S. Firms. Accounting Horizons American Accounting Association
Vol. 27, No. 2. pp. 301–318.USA.

7-Chales W. Mulford, Eugene E. Comiskey. January (2002). "**The Financial Numbers Game**" Detecting Creative Accounting . ISBN:978-0-471-37008-16. 408 Pages.

8- Collins, D.W., and p. Hribar, (2002), "Errors In Estimating Accurals : Implications for Empirical research", Journal of Accounting Research 40(1), 105-134.

9-Cornett, M, M, Marcus, A. Saunders, and H. Tehranian(2004),"Earnings Management, corporeate Governance, and True Financial Performance", Available at : www.ssrn.com.

10 – Curtis C. Verschoor. 2012, "Has SOX Been Successful? ". **Strategic Finance** ". Sep 2012: p:14-17

11 - Dechow, P. M.,R. G. Sloan, and A. P. Sweeney, (1995). "Detecting Earnings Management", **The Accounting Review** 7(2), 193-225.

12 – Domash, H., (2005)," **spot Accounting Red Flags The Easy way**". Available from : www.winninginvesting.com.

13- Healy. P. M. 1989, "The Effect of Bonuse Schemes on Accounting Decision" Journal of Accountiong and Economics, 7 (1-3),85-107.

14 - Jones, Jennifer, (1991), Earning Management during Import relief investigation. **Journal of Accounting research**, Vol 29, No. 2, Pp193-228.

15 - Kaminski, Kathleen A. T. Sterling Wetzel, Liming Guan, (2004) "Can financial ratios detect fraudulent financial reporting?", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 19 Iss: 1, pp.15 – 28

16- Li, S, and Richie, 2009, "Income smoothing and the cost of Debt Available at, www.osun.org

17 -McNichols, M. F. (2000)," Research Design Issues In Earnings Management Studies" **Journal of Accounting and Public Policy**. (4-5), 313-345

18–Michael D.Akers, Don E. Giacomino, and JodiL.Bellovary (2007) " Earning Management and Its Implication Educating the Accounting Profession " **The CPA Journal**" . Vol.3 No. 6.

19- Miller, J; (2007). Detecting earnings management a tool for practitioners and regulators. Unpublished ph.D. Dissertation, Anderson University.

20-Mulford C. W. and E. E. Comiskey, (2002). **The financial numbers game: detecting creative accounting practices**. John Wiley & Sons, New York. USA.

21- Partha, M. (2003). "How to Manage Earnings Management". Accounting World Institute of chartered **Financial Institutes of India**.

pp. 13-19.

- 22– Sarbanse – Oxley Act of 2002, Available at : www.congress.gov.
- 23- Schipper, K, (1989), Commentary on Earning Management, **Accounting Horizons** 3, Vol, (4), Pp, 91-102.
- 24-Schroder, R.G., Clark, M.W., and Cathey, J.m. (2005), "**Financial Accounting Theory and Analysis**, Text Reading and Cases", (8th ed) . Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.USA.
- 25 -Tanjitprom, Nopphon,(2013), "The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management". **International Journal of Economics and Finance**, Vol.5, No. 3,

تم البحث الحمد لله

الملاحق

ملحق رقم (1)

العدد	اسم الشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
1	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية	MPHA	141073	2
2	الأردنية لإنتاج الأدوية	JPHM	141204	1
3	الحياة للصناعات الدوائية	HPIC	141210	1
4	دار الدواء للتنمية والاستثمار	DADI	141012	1
5	المركز العربي للصناعات الدوائية	APHC	141023	2
6	المتكاملة للمشاريع المتعددة	INOH	141086	2
7	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	MBED	141209	1
8	الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة	IPCH	141217	2
9	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج	ICAG	141009	2
10	الصناعات الكيماوية الاردنية	JOIC	141026	2
11	العالمية للصناعات الكيماوية	UNIC	141027	2
12	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	INMJ	141032	2
13	الوطنية لصناعة الكلورين	NATC	141054	2
14	الموارد الصناعية الأردنية	JOIR	141055	2
15	مصانع الورق والكرتون الأردنية	JOPC	141017	2
16	الاتحاد للصناعات المتطورة	UADI	141110	2
17	الوطنية للدواجن	NATP	141084	2
18	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	AIFF	141092	1
19	دار الغذاء	NDAR	141094	2
20	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	JVOI	141141	2
21	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	JPPC	141002	2

العدد	اسم الشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
22	الآلبان الأردنية	JODA	141004	2
23	الاستثمارات العامة	GENI	141029	1
24	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	UMIC	141052	1
25	مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	UTOB	141074	1
26	الإقبال للاستثمار	EICO	141048	1
27	حديد الأردن	JOST	141070	1
28	الوطنية لصناعات الألمنيوم	NATA	141091	2
29	الدولية لصناعات السيليكا	SLCA	141170	2
30	شركة الترافرتين	TRAV	141203	2
31	العامة للتعدين	GENM	141005	2
32	العربية لصناعة الألمنيوم/ارال	AALU	141006	1
33	الوطنية لصناعة الصلب	NAST	141011	3
34	مناجم الفوسفات الأردنية	JOPH	141018	1
35	مصانع الاسمنت الأردنية	JOCM	141042	1
36	البوتاس العربية	APOT	141043	1
37	الباطون الجاهز والتوريدات الاثناثية	RMCC	141065	2
38	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	IENG	141077	2
39	العربية لصناعة المواسير المعدنية	ASPMM	141098	1
40	القدس للصناعات الخرسانية	AQRM	141208	2
41	الأردنية لصناعة الأنابيب	JOPI	141019	2
42	الجنوب لصناعة الفلاتر	AJFM	141024	2
43	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	WOOD	141038	1
44	العربية للصناعات الكهربائية	AEIN	141072	2

العدد	اسم الشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
45	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	WIRE	141039	2
46	الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة	ELZA	141061	2
47	مجموعة العصر للاستثمار	CEIG	131097	2
48	اتحاد النساجون العرب	ARWU	141212	2
49	الألبسة الأردنية	CJCC	141213	2
50	مصانع الأجواخ الأردنية	JOWM	141014	1
51	الدولية للصناعات الخزفية	ICER	141078	2
52	مصانع الخزف الأردنية	JOCF	141015	2

المصدر: البيانات المالية للشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان ما بين الاعوام 2007-2011